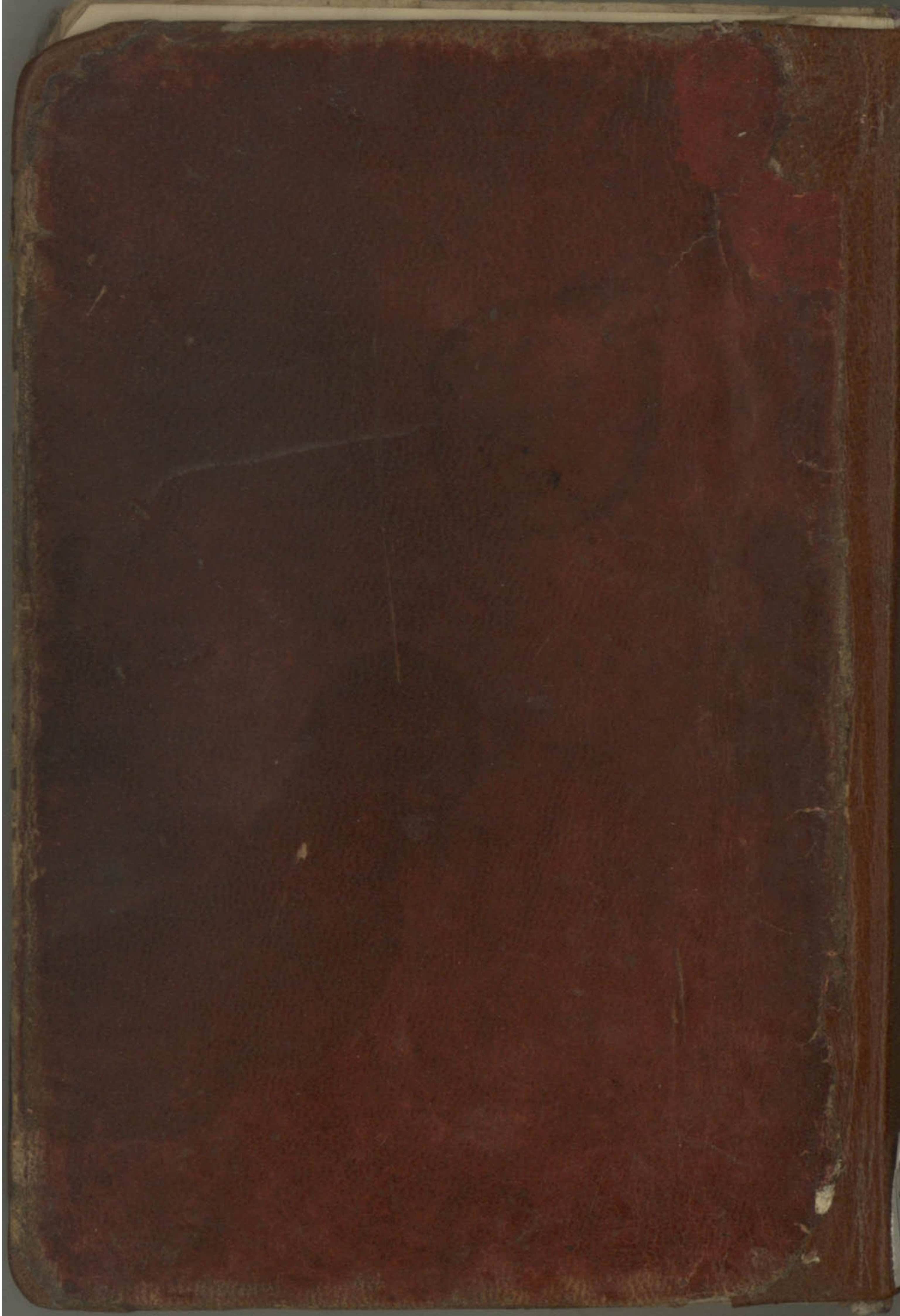
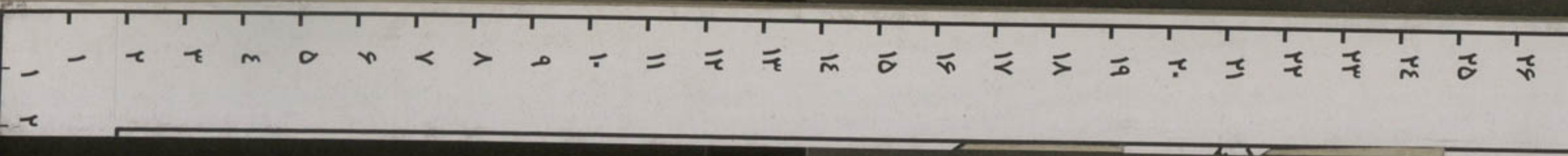




کلمات جن

قبرحوب بمکان نغو لیس قرب قبرحوب قبر

کلمات ملایکه

۲۳

ص ۱۰۵

الكلمة لفظ من

في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال **الكلمة** قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بسكون اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح حيث قال ؎ جراحات السنان لها التيام ؎ ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فانه جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب مأول ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية تقول هذا الجنس واحد وهذا الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة **لفظ** اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمر ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمستتر في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا

وضع لمعنى متن

[illegible]

عنه باستعارة لفظ المنفصل له نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا

حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان و

كلمات الله داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى تقدير القياس كلمات الملائكة والجن

والمهمل لا الدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات فغير داخلة في اللفظ

فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة

غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخص **وضع** الوضع تخصيص شيء بشيء

بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني فلم يخرج عنه وضع الحرف

حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد من متى اطلق

اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق

الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى عقال

قيد زائد **لمعنى** المعنى ما يقصد بشيء وهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر

ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنيّ اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع

فذكر المعنى ابعده مبني على تجريده عنه فيخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع

اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض

التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله المعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى

فان قلت

وهي اسم وفعل وحرف لانها اما ان تدل على معنى في نفسها

او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة

[illegible]

وراء الجدار على وجود اللافظ وان يكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر

فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل **وهي** اي الكلمة **اسم**

وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها **لانها**

اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي **اما** من صفتها

ان تدل على معنى كاين **في نفسها** اي نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها

ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية

او من صفتها ان **لا** تدل على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه

الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك

في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى بحانه القسم **الثاني** وهو ما لا يدل على معنى

في نفسها **الحرف** كمن والى فانهما محتاجان في الدلالة على معنيهما اعني الابتداء

او الانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى

الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف

اي جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما

ستعرف **و** القسم **الاول** وهو ما يدل على معنى في نفسها **اما** من صفتها

ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها **باحد الازمنة الثلثة**

او لا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منهما متن

الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة
الثلثة ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم بها
مع احد الازمنة الثلثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على
اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهي
العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسه مقترن
باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر
وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة لتضمنه حد كل واحد منها
اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا
تدل على معنى في نفسها بل يحتاج الى ضم كلمة اخرى والفعل كلمة تدل
على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على
معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام
الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفهم
ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم عن الحرف
بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل منها حد جامع

لافراده

الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد متن

لافراده مانع عن دخول غيره فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف
الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر
ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب
الطبايع الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ
تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحد منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن
اسم مفعول كل واحد من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب
اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما
الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فبقوله لفظ تناول المفردات والمهملات
والمركبات الكلامية والغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات
وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات
الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضرب غير زيد قائم او انشائية مثل اضرب
ولا تضرب فان كل واحد منهما كلمتين احديهما ملفوظ والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد
المخاطب فايدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل
في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها كلمات
في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل ودين مقلوب زيد

ولا يأتي ذلك الا في اسمين او اسم وفعل متن

مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف في ان نحو ضربت زيدا قائما مجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومنهم من جعله اخص من الجملة مقيدة به فجعل لصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي اذ المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام عند المص ايضا اخص من الجملة **ولا يأتي** اي لا يحصل **ذلك** اي الكلام **الا في** ضمن **اسمين** احدهما مسند والآخر مسند اليه **او** في ضمن **اسم** مسند اليه **وفعل** مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة ينتهي الى ستة ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يجتمعان الا في اسمين او اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان في ...

وفي الفعل

غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة متن

التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى فيهما على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها ما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا اختير المص هناك رجوعه الى المعنى ومما سبق من التحقيق ظهر انه لا يحتمل حملا الاسم ولا حمل الحروف منها بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لكنها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لا تفيد الغرض من وضعها لو لم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل اصل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا في الحروف ولما كان المفرد الدال على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع الحد الازمنة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله **غير مقترن باحد الازمنة الثلثة** اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فيما الصفة الاولى

خرج الحروف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران

ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما

منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه

قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا لكن

انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا

نحو صه او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس

منها الدلالة على احد الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة

عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع

ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين

من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها اذ لا تقدح في

الدلالة على معين الدلالة على ما سواه نعم تقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه

واين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه

ليفيد زيادة معرفة فقال **ومن خواصه** منها لبعضه جمع الكثرة على كثرة تتبعها

ومن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء

ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب

بالقوة

بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم

دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا

للميم في مثل قوله عليه الصلوة والسلام ليس من امبر امصيام في امسفر

لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده

ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها

همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل

والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة

الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل

بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل

يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان

حرف التعريف لا يدخل المضمر واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات

وكذلك سائر الخواص المذكورة ههنا **و** منها دخول **الجر** وانما اختص دخول

الجر بالاسم لان حرف الجر في المجرور به لفظا في الجر وكذا تقديرا

كما في الاضافة المعنوية ودخل حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم

لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه

وامّا الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية ومعنى انه لا يخالف الاصلي
يحقق بما يخالف ما يختص به الاصلي عن الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم
والفعل و منها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم فيجيء في اخر
الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص
ما علا تنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به و منها الاسناد

والتنوين والاسناد اليه والاضافة متن

اليه هو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول
الذكر في الاول او اللحوق بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة
والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع
لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه و منها
الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه
اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص و
به واما فرع الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل او الجملة قد تقع مضافا
اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بناء على المصدر اي يوم
نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم وانما
قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولك مررت بزيد فانه

مضاف

معرب ومبني فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل متن

مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب
ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه
مبني الاصل اولا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب
وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب
الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا
يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد قائم
وقام هؤلاء بخلاف ما ليس مركبا اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف
با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله
كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المص الذي
لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل
اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي و
الامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء
لكونه مشابها المبني الاصلي كما يجيء في بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان
صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة
معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت الكلمة

فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل
في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة بمجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب
بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف
حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود
الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب
الكلمة وهي معربة وانما عدل المص عما هو مشهور عند الجمهور من ان
المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو
ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب
لم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن
ولا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب
مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق
كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته
المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف
اولا بانه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء
على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه

بدمن

حكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا متن

به من جملة احكامه كما فعله المص رحمه وحكمه اي من جملة احكام
المعرب واثاره المرتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره
اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر
حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان تتبدل صفة
بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل
اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها
خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا
ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب ولي ضربت زيدا وانا ضارب زيدا
فان العامل في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية
مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب على
التمييز اي يختلف لفظا آخره او تقديرا او على المصدرية اي يختلف
اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد و
رأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك جاءني فتى ورأيت
فتى ومررت بفتى فان اصله فتي وفتيا وفتي انقلبت الياء الفا
فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون

الاعراب ما اختلف اخره به متن

حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد و

باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او جمعا فانه فلا

العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد

النصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية

والجمع فاخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا

حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في اخر المعرب ولا في العوامل

اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله

ابتداء ولا يترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول

العامل قلت هذا حكم اخر من احكام المعرب والاختلاف حكم اخر فلم

يدخل احد الحكمين في الآخر لافساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم

يذكرها هنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذه القبيل غاية الامر ان هذا

الحكم لا يكون من خواصه الشاملة **الاعراب ما** اي حركة او حرف

اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة **به**

اي بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف

لا يرد العامل والمقتضي ولو ابقيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة

من قوله

ليدل على المعاني المعتورة عليه متن

من قوله به فان المتبادر من السببية السبب القريب والعامل والمقتضي

من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب

على اختيار المصنف لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث

انه معرب بل من حيث انه مخصوص ماقبل ياء المتكلم بهذا القيد تم حد الا

عراب جامعا مانعا لكن المصنف اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب

قوله **ليدل على المعاني** المعتورة عليه فكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليدل

من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بما خارج عن الحد

الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه

متعلق بقوله اختلف اخره يعني اختلف اخره ليدل الاختلاف او مابه الاختلاف

على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل

عليه اي على المعرب متعلق بمعتورة على التضمين اي معنى الورود والاستيلاء

يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحدا بعد واحد

على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المتعاقبة

للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها

ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب

وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة

للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك

المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى

والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف فالاعراب

ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال عليه وهو مأخوذ من اعرب

اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المتقنية او من اعرب معدته اذا

فسدت على ان الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد سمي به لانه يزيل

فساد التباس بعض المعاني ببعض **وانواعه** اي انواع اعراب الاسم ثلثة

رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية

ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها

مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة **فالرفع**

حركة كان او حرفا **علم الفاعلية** اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما

ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما **والنصب** حركة

كان او حرفا **علم المفعولية** اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما

ليشمل الملحقات به **والجر** حركة كان او حرفا **علم الاضافة** اي علامة كونه

الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة سببها مصدر لم يحتج الى الحاق

الياء

العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا مثاله

الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل

والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل

للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير

وكالم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة لهم **العامل** لفظيا كان

او معنويا **ما به يتقوم** اي يحصل **المعنى المقتضي** اي معنى من المعاني المعتورة على

المعرب المقتضية **للاعراب** ففي جاء زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية

في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت زيدا رأيت عامل اذ به حصل معنى المفعولية

في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة

في زيد فجعل الجر علامة لها **فالمفرد المنصرف** اي الاسم المفرد الذي لم يكن

مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل **والجمع المكسر المنصرف** اي

اسم جمع الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاصل

في هذين القسمين من الاسم على الاصل من جهتين احدهما ان الاصل

في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة واذا كان الاعراب

بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب

فيهما **بالضمة رفعا** اي حالة الرفع **والفتحة نصبا** اي حالة النصب **والكسرة**

جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية او المصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فان الجر فيه تابع للنصب كما سيكون نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو حرف واوي لان اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالحاق اذ اصله ذوو انما اضيف ذو الى اسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة حال كونها مكبرة

جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة غير المنصرف بالضمة والفتحة اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال

متن

الافواه جمع الفم والفم اصله فوه بدليل ... افواه وسوط واسواط وطوق واطواق وقالوا رجل مفوه اذا كان القول وافواه اذا كان واسع الفم فثبت ان اصل الفم فوه بوزن سوط فحذف الواو والهاء تخفيفا ثم اقيم الميم مقام الواو لانهما حرفان شفويان
تفسير كبير

الى غير

مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء

متن

~~الى غير ياء المتكلم~~ بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع والعالم لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل من المثنى والجمع ثلثة وجعلوا في مقابلة كل اعراب اسمين وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف

كما اكتفى في الشرطين الاوليين بالمثال اعني كونها مكبرة وموحدة ولم يذكرهما

لانها من الامور الاضافية تستلزم تعقلها تعقل الغير فان تعقل الاب يستلزم تعقل الابن ٢٢

المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان واثنتان بالالف والياء جمع المذكر السالم

المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا
ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا او كلتا مضافا الى
مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى
فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي
فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب
لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته
تقديرية لان آخره الف سيقطها التقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين
ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي
هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع
نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف
بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان
كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها
بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء جمع
المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون ويدخل
فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا فجمع بالواو والنون

والو وعشرون واخواتها بالواو والياء

وما الحق به وهو اولو جمع ذو لا من لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها
السبع وهي ثلثون الى التسعين وليس عشرون جمع عشرة والا لكان جمع ثلثة
والاصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين
على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا
هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعين في الجمع بالواو رفعا و
الياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته
بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب وهي علامة
التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما
فرعا لاعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة
ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة
ثلثة للمثنى وثلثة للجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة
لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها لبقي الجمع بلا اعراب ولو خص الجمع
بها لبقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع
في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع
في الجمع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما

بالياء وحالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجمع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب بالجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب اي الحركة والحروف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين ينتهي الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال **التقدير** اي تقدير الاعراب **فيما** اي في الاسم المعرب الذي **تعذر** الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين **كعصا** بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة **و**كما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو **غلامي** فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة لما ذهب اليه بعض

اعراب

مطلقا او استثقل كقاض رفعا وجرا ونحو مسلمي رفعا

اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي **مطلقا** اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها **او استثقل** عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهورها ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين **كقاض** او غير محذوفة كالقاضي **رفعا وجرا** اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لخفة الفتحة والكسرة على الياء دون الفتحة **ونحو مسلمي** عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة **رفعا** يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي سقط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق ساكن فانقلبت الواو ياء وادغم الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع

والّلفظي فيما عداه غير المنصرف ما فيه علّتان من تسع او واحدة
منها تقوم مقامهما وهي عدل ووصف وتانيث

التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا لاختلاف حالتي
النصب والجر فانّ الادغام لا يخرج اليا عن حقيقتها فان اليا المدغمة
ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث في
مثل جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم فان ما سقط
حروف الاعراب من اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل
تقديريا واللفظي اي الاعراب المتلفّظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر
مما تعذّر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف
وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف
المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرّف غير المنصرف واكتفى
بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علّتان توثران باجتماعهما
واستجماع شرائطهما فيه الذي سيجيء ذكره من علل تسع او
واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلّة الواحدة مقامهما اي مقام
هاتين العلتين بان توثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع
ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل
التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة

وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون
زائدة من قبلها الف ووزن
فعل وهذا القول تقريب م

وعجمة ثم جمع ثم تركيب والمعطوف في هاتين العلتين من الواو الى
ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل و
هذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى ويمنع النون
الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدا
خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف
مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبّر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل
الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف
قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف
فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل
على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف
وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها
الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة
علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحدة او
القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها اختلافا
فقال بعضهم تسع وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسعة

لعله اراد من النسر والاثنان الحكاية والركب ابدا الحكاية اي النقل من العقلي الى الاسم
فيه وزن الفعل مع الوصف كاعلم او مع العلمية كيشكر علما

مثل عمر واحمر وطلحة وزينب وابراهيم ومساجد ومعدي كرب وعمران واحمد وحكمه ان لا كسر ولا تنوين

تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين وقال **مثل عمر** مثال للعدل **واحمر** مثال للوصف **وطلحة** مثال للتأنيث **وزينب** مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التأنيث اللفظي والمعنوي **وابراهيم** مثال للعجمة **ومساجد** مثال للجمع **ومعدي كرب** مثال للتركيب **وعمران** مثال للالف والنون **واحمد** مثال لوزن الفعل **وحكمه** اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما **ان لا كسر** فيه **ولا تنوين** وذلك لان كل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان وشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فيمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا كل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل

في كل

ويجوز صرفه للضرورة

في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي **ويجوز** اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري **صرفه** اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه **للضرورة** اي الضرورة وزن الشعر او رعاية قافيته فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر وكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله ۝ صبت علي مصائب لو انها ۝ صبت على الايام صرن لياليا ۝ واما الثاني فكقوله ۝ اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره ۝ هو المسك ما كررته يتضوع ۝ فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين لاستقام الوزن ولكن لوقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات فالاكمل الاحتراز

او للتناسب مثل سلاسلا واغلالا او ما يقوم مقامهما الجمع والفاء والتانيث هر

عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله
سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمي مكرم
عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية
فان حرف الروي في ساير الابيات الدال المكسورة او التناسب اي يجوز
صرف غير المنصرف لحصول التناسب بينه وبين منصرف لان رعاية التناسب
بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا
حيث صرف سلاسلا ليناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا
واغلالا مثال الجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير
المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين
من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكرارها
احداهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة
كأكالب واساود واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف و
الحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيتهما التانيث لكن لا مطلقا
بل بعض اقسامه وهو الفا التانيث المقصورة والممدودة اي كل واحدة
منها كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال في

حبلى

فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية هر

حبلى حبل ولا في حمراء حمر فجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار
التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع
فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كما في العلمية
مثلا لم يتقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا
خروجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته
التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر
ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها
وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية و التغيير
انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بالحذف عنه بعض الحروف كالاسماء
المحذوفة الاعجاز نحو يد ودم فان المادة ليست باقية فيها او خروجه عن
صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة الاولى ولا يبعد
ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى
داخلة تحته خرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا
ثم انها خرجة عن الصيغة الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجمع
الشاذة ليست بخرجة عما هو القياس من غير ان يعتبر جمعها اولا على افعال

واياب واخواح او ترى وابنے عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم
تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن ان تطلق
المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحينئذ حصل تمييز بعض
بهذا التعريف لا باس بكونه اعم منه فلا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك
التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر
غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار
سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيها اعلا
ثم من هذه الامثلة فجعلوها غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار
العدل من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن
ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة
يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي
بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل
فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا
او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل لتحقق العدل فلا دليل عليه
الا منع الصرف فعلى هذا قوله **تحقيقا** معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه

دليل

دليل غير منع الصرف **كثلاث ومثلث** والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا
دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني
القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد
وثنى ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصحيح
مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان
الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث فثلث لا باعتبار
فيما وضعا له **واخر** جمع اخرى مؤنث آخر واخر اسم التفضيل لان معناه في
الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام
او بالاضافة او بكلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن
احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الاخر وقال بعضهم هو
معدول عما ذكر معه من اي من آخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة
لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها عوضا حينئذ وقيل
وبابهم ثم عليك وليس في اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد
الاخيرين **وجمع** جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس
فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع على فُعْل كحمراء على حُمر وان كانت اسما

ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلهما
اما جُمع او جماعى او جمعاوات فلما اعتبر اخراجها عن واحدة منهما تحقق
العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية وان
صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي جمع واخواته احد السببين
وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد النقض بنحو
كاينب واوتس فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما كالاناب والاوقاس
كيف ولو اعتبر خروجهما اولاً على اناب واوقاس فلا يستفاد منه العجمية
ولا فائدة للاسم الخروج ليلزم من مخالفتها الشذوذ في ان يحكم فيهما بالشذوذ
من مباشرة الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اي خروجا تقديريا
عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر
وكذلك زفر فانهما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية
اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما
دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر فعدل عنهما
الحكم وذفر و مثل باب قطام المعدول عن قاطمة واراد ببابها كل ما هو
على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم

فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة
مثل حضار وظفار فانها مبنية وليس فيها الا سببان العلمية والتانيث وهما
لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها
حملوا عليها غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق
السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره
لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان
الكلام فيما تقرر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان
الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين
منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرفة فلا حاجة الى
اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحملها عليها الوصف وهو
كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه
الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها
التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه
موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل الوصفية
كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات

لا لاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي
عرض له في الاستعمال لا بحسب اصل الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف
هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المص رحمه شرطه
اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي
هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لان تعرضه الوصفية بعد الوضع في
الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان يخرج
عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة
اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود
كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء الخبيث لا يحتاج
في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم
مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت
بنسوة اربع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صارا
اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض
وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الادهما اعني السواد فان
هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع

اوصاف لم يجز استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فلا مانع من الصرف
في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها
الاصلية فلا اشكال في منع صرفها الوزن الفعل والوصف في الاصل والحال
وضعف منع افعى اسما للحية على توهم وصفيته لتوهم اشتقاقه من
الفعوة التي هي الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على توهم وصفيته لتوهم
اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اي لطائر ذي خيلان على توهم
وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء
عدم الجزم بكونها اوصاف اصلية فانها لم تقصد بها المعاني الوصفية مطلقا
لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاسم الاصل في الاسم الصرف التانيث
اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرطه شرطه في سببية منع الصرف
العلمية اي علمية الاسم المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة
عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة
عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي
بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا انه يخالفهما فرقا فانها في التانيث اللفظي
بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه

والمعلية سواء فيه المذكر والمؤنث ان اراد ان التانيث
اللفظي بالتاء ان كان علما يمنع من الصرف
او وسواء كان علما لمذكر حقيقي كطلحة
او لمؤنث حقيقي كفاطمة

فوقها من زيادة ... خاص التاء فانه يخلد ملاحظة
في التاء في الوضع الثاني وصار كبعض حروف
الكلمة

من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير
التانيث المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة زيادة على الثلثة اي زيادة
حروفها الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها
الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير
التانيث المعنوي احد الامور الثلثة لا عن الخفة التي من شانها ان تعارض
ثقل احد السببين حتى اجتمع تاثيره وتحقق الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان
العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث
المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الي وجود سببين فيه
وزينب وسقر على الطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين
ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره
وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم
تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي مع
شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه
في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث
قايم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي

به رجل

به رجل منصرف لان التانيث الاصلي زال بعلمية المذكر من غير ان يقوم شيء
مقامه والعلمية وحدها لا يمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي
باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع صرفها لانه وان زال التانيث
لعلمية المذكر فالحرف الرابع قايم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء للقدم
كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال
عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قايم مقامه فعقرب اذا سمي
به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب
منع الصرف وهو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها
في منع الصرف ان تكون علمية اي يكون هذا النوع من جنس التعريف على
ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلا في ضمنه على ان
يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان التعريف المضمرات والمبهمات
لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام
او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع
الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم
يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من

فرعية العلمية له العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتأثيرها

في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم

في اللغة العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم

او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل

كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراء لجودة قراءته

قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرط الثلاث

يتصرف فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع

الصرف على هذا الوجه يتبني لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته في العجمية وشرطها

الثاني احد الامرين او تحرك الحرف الاوسط او زيادة على الثلثة اي

ثلثة احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع

بالنظر الى الشرط الثاني فان نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني حالا

اختيارا والمصر لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع

سكون الاوسط واما التانيث فانه له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات كالتصغير

فلم يوجد فجاز ان تعتبر مع سكون الوسط فان لا تعتبر فان قلت قد

اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا

تمنا

معنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يتقاوم

سكون الوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها للتقوية سبب آخر

اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر و

ابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط

وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان عرضه

التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم النظر فيه

متفرع على انتفاء الشرط الاول في تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى

واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد

وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هود

كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد

اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما

يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام سببين شرطه اي شرط قيامه

مقام سببين صيغة منتهى الجموع وهي صيغة التي كان اولها مفتوحا

وثالثها الف وبعد الالف حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وهي صيغة

التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت منتهى الجموع لانها جمعت

في بعض الصور من تين تكسيرا فانهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة

فانه لا ينفي الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على يامن

ايا ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت لكون صيغة

مصونة عن قبول التغيير فيا اثر بغير تاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف

او المراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد كون فواره جمع

فارهة وانما اشترط كونها بغيرها لانها لو كانت مع تاء كانت على زنة

المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة

فيدخل في قوة جمعية فيقع ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس

جمعا الا في الحال ولا في الاصل فانما الجمع المدائن وهو لفظ آخر خلاف فرازنة

فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع

على قسمين احدهما ما يكون بغيرها وثانيهما ما يكون بها فلما كان بغير هاء

فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان و

مصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف وسطها ساكن واما فرازنة مثال لما

ما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية

وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب سوال مقدر تقريره

ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس

للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي

شرط الجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان

حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية

الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن

سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها فكأن كل فرد منها جماعة من هذا الجنس

فالمعتبر من منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه

الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع اسم للانثى

الضبعان قلت علميته غير مؤنثة والا لكان بعد التشكيك منصرفا والتانيث

غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المص في التنبيه على

الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في

الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضة

غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يقسم العروض في الجمعية وسراويل

جواب سوال تقديره ان يقال قد تفحصت عن الاشكال الوارد على قاعدة

الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول

في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال
ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه ومنى اولم يعرف وهو
الاكثر في محاورة الاستعمال ومن ديبا الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد
قيل في المتقصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل
في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كما اعيم مصابيح
فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله
حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكمية فبناء هذا الجواب
على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن
وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير
لكنه جمع تقديرا جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف وقاعدتهم
ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدّر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة
فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا
صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف
فلا اشكال بالنقض على قاعدة الجمع لا يحتاج الي المتقصي عنه ونحو جوار اي
كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي رفعا

وجرا

وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة
في حذف الياء عند ادخال التنوين عليه تقول جاءتني جوارٍ ومررت
بجوارٍ كما تقول جاءني قاضٍ ومررت بقاضٍ واما في حالة النصب فالياء متحركة
مفتوحة نحو رايت جواريَ فلا اشكال في حالة النصب لانه اسم غير منصرف
للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه
فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين حينئذ تنوين الصرف لان
الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال
الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في مثل جاءتني جوارٍ جواريٌ بالضم والتنوين
بناء على ان الاصل في الاسماء الصرف ثم الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت
الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ على وزن سلام وكلام
فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه
للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير
منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر
لهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط
تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا

اليتاسي حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في
الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رايت جواري وبناء
هذه اللغة على تقليل منع الصرف على الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة في
حالة الجر والفتحة خفيفة فلا يقع فيها اعلال واما في حالة الرفع فاصل جاري
جواري بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت
الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على هذه اللغة لا اعلال الا في حالة
واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت
التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء
فلا يرد النجم والبصري عليه **شرط العلمية** ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر
بها في منع الصرف **وان لا يكون باضافة** لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف
او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف **ولا اسناد**
لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات لانها بطريق الحكاية
في حال العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لكونها
على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير لم يكن ان يعرف تلك القصة واذا
كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام

المعربات

المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا
ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه وخمسة عشر وغيرهما
قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات كما ان الاعلام
المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناء بها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها **مثل بعلبك**
فانه علم لبلدة مركبة من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة جعلا
اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما **الالف**
والنون المعدودتان من اسباب منع الصرف يسميان مزيدتين لانهما من الحروف
الزوائد ويسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الفي التانيث في منع دخول
تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما لكونهما مزيدتين
وفرعيتهما للمزيد عليه او لمشابهتهما لالفي التانيث والراجح هو المذهب الثاني
ثم انهما **ان كانا في اسم** يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للصفة في عرف
اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل
كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم
المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة **فشرطه** اي
شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وايرادهما العلمية باعتبار انهما سبب

او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم بيانهما
او ليمتنع التاء فيحقق شبهها بالفي التانيث كعمران او ان كانا في صفة
فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة
يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتها لالفي التانيث على حالها ولهذا
انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه
فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتها لالفي التانيث على حالها ومن ثم اي
ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمان في انه منصرف او غير منصرف فانه
ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى
لا على مذكر ولا مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة هو غير منصرف و
على مذهب من شرط وجود فعلى هو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه
لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة وندمان
فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى
هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم فاما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق
لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل
وبهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما

ان يختص

ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا
منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه
نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بذر علما لماء وعثر لموضع وخضم
لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسم للصبغ معروف فهو العلم
وشلم علما لموضع بالشام فهي من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يصلح
ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص
فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيد بالبناء للمفعول
فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض
النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي اول وزن الفعل او اول
ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حروف زائدة من حروف
اتين كزيادة اي مثل زيادة حرف او حروف زائدة في اول الفعل غير قابل
اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء
لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولعل
غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه
اربع اذا سمي به فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان

نحو النار في اسودة للحية الاشنى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي
يمتنع من الصرف بل باعتبار علمية الاسمية العارضة ومن ثم اي من اجل
اشتراط علم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة
مع علم قبول التاء وانصرف يعمل لقبول التاء لمجيء يعملة للناقة القوية على العمل
والسير وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم عين منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في
منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطية لسبب آخر واحترز بذلك عن الجامع
الغير التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف
لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به
نحو هذا زيد ورايت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او بجعل عبارة
عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق
صرف لما تبين اي ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق
من انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اي السبب الذي هي اي
العلمية شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب
والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربع مشروطة
بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول

اي لا تجامع شيئا مما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية
تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر
وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة
بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل
في منع الصرف فلا يكون اي لا يوجد شيء من الاسماء التي يجتمع
الشيئين في احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر
المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب
من حيث هو سبب فيما هو شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانه
قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بتنكيره والسبب الآخر
بالعلمية من حيث وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب
او على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل
وقد نقض على قول هما متضادان ان اصمت بكسر الميمين علما للمفازة في
اجتماع الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه
ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان
هذا امر غير محقق لجواز وقوع اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فلا

التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم يجامع وزن الفعل وايضا
قد عرفت فيما تقدم انه مع وجود اصل محقق لا يكتفى في اعتبار العدل
التحقيقي بمجرد اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن
ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السببين في احمر وراء العدل
وهي العلمية والتأنيث المعنوي ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر
علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه
الاخفش الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان
قول الخليل اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعل اصلا والاخر
المخالف الى الاستثناء وان كان عكس المستحق تنبيها على ذلك في
انصراف نحو احمر علما فالمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية
ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران واما نحو اجمع فخرج عنه افعل التأكيد
نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية
فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية
فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حين صار
افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية

فيه

فيه بسبب من التفضيلية اعتبار الصفة الاصلية انما خالف سيبويه
الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما
زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها
جعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف
والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث
على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني
منع الصرف قلت الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال
الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي
فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم
للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية على انه من
اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت
عنه بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد
زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة
فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون
وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وكان

اعتبارها في م

نايلا لزمه ان يعتبر في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف
للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المص بقوله **ولا يلزمه** اي سيبويه
من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما **باب حاتم**
اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبرت فيه ايضا الوصفية
الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية **لما يلزم** في باب
حاتم على تقدير منعه من الصرف **من اعتبار متضادين** يعني الوصفية والعلمية
فان العلم للخصوص والوصف للعموم **في حكم واحد** وهو منع صرف لفظ
واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود
وادهم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية
الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف
مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد
زواله مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين
لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن **وجميع الباب** اي باب غير
المنصرف **باللام** اي بدخول لام التعريف عليه **او الاضافة** اي اضافته
الي غيره **ينجر** اي يصير مجرورا **بالكسر** اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا

وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بالكسر وقال
ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف
في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب
الي انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما
ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او
الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله
الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الي انه
غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط
الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم يؤثر
الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الي حاله
وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الي ان العلتين
ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان لم تكونا
معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام
والاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الاخر زالتا معا كما في ابراهيم
وان لم يكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم يكن هناك علمية

كما في احمر بيت الحسان على حالهما وهذا القول اقرب عما عرف بالمصدر عن المعرف

المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل

ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للمذكور من الخيل

وجمال سبحلات اي ضخمات وكالايام الخاليات **وهو** اي المرفوع الدال

عليه المرفوعات لان المعرف انما يكون للماهية لا للافراد **ما اشتمل**

اي اسم اشتمل **على علم الفاعلية** اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة

او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها

لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ

معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا

وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو يبحث مثلا عن احوال الفاعل

اذا كان مضمرا متصلا كما سيجئ **فمنه** اي فمن المرفوع او مما اشتمل على علم

الفاعلية **الفاعل** وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء

للجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا

وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه

وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامدا ومشتقا كان

اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق **وهو** اي الفاعل

ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا

اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل كذا

المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع

بقرينة ذكر التوابع بعدها **او شبهه** اي ما يشبهه في العمل وانما قال

ذلك ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم

الفعل وافعل التفضيل والظرف **وقدم** اي الفعل او شبهه **عليه**

اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند

اليه الفعل لا لان الاسناد الى ضميره اسناد اليه في الحقيقة

لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدا

المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه

اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب

تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند

الى الفاعل **على جهة قيامه** اي اسنادا واقعا على طريقة قيامه به بان

يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة

واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد
على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب
من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمص واما على مذهب من جعله داخلا
فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد
به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل
ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل
في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي
الفعل المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه
شئ آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل
اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لئلا يلزم توالي اربع حركات
فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم
الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير
وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك
جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم
اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن

جنى ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي
بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا
لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم
ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي يدل الفعل اي
جزاء رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية
المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المقدم ذكره صريحا
في ضمن الامثلة والمفعول المقدم ذكره في ضمن الامثلة و
القرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يعهد ان يطلق على
ما وضع بازاء شئ انه قرينة عليه فلا يرد ذكر الاعراب مستغني
عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى
معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل
بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون
المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع
مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورتي
التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو

انما ضرب زيد عمراً وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول
في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميراً متصلاً فلمنافاة
الاتصال الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط
توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب
فان المفهوم من قولك ما ضرب زيد الا عمراً انحصار ضاربية زيد في عمرو
وصح جواز ان يكون عمرو مضروباً لشخص آخر والمفهوم من قولك ما ضرب
عمراً الا زيد انحصار [redacted] مضروبية عمرو في زيد وصح جواز ان يكون
زيد ضارباً لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر
المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم
والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب
الا عمراً زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو
اذ الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم
الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها
وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احداً

احداً الا عمراً زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما في الآخر وهو ايضاً
خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول
بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب
المعنى قطعاً واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيداً غلامه
او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم و
التاخير نحو ما ضرب عمراً الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت انفاً
او وقع الفاعل بعد ما هو معناها اي معنى الا نحو انما ضرب
عمراً زيد او اتصل مفعوله بان يكون المفعول ضميراً متصلاً بالفعل وهو
اي الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره اي
الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير
المفعول به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة واما في صورة
وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة
كون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال
الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل
ايضاً ضميراً متصلاً فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف

الفعل الواقع للفاعل القيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا
اي حذفا جائزا في مثل زيد اي فيما كان جوابا لسوال محقق لمن قال
من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام
اي قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر
لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف احد جزئيها
والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا
لسوال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على
البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع
اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة
السوال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء
للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي
يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة الاذلاء
وآخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة
والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح
جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا سائل

بغير

بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل
المال لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الواقع
للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل
وان احد من المشركين استجارك اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع
الابهام الناشي من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل
صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بغير حذف فانه يجوز
الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد فمثل الاية وان
استجارك احد من المشركين فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا
وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه
لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا
بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل
وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده مثل نعم
جوابا لمن قال اقام زيد يعني اي نعم قام زيد فحذف الجملة الفعلية وذكر
نعم في مقامه وهذا الحذف جائز بقرينة السوال لا واجب لعدم
قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيما فيهم في الكلام استدراك

وانما قيد الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قام ليكون الجواب
مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية **واذا تنازع الفعلان** بل العاملان اذ
التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معطي ومكرم عمرا او بكر كريم وظريف
ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل ظاهرا فالفعلان مع ان التنازع
قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهما الاثنان
ظاهرا اي اسما ظاهرا واقعا **بعدهما** اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما
والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو مستحقه قبل الثاني فلا يكون
فيه مجال تنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان
يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فلا
يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا
بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول
كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب وما اكرم الا انا ففيه
[illegible] تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في
الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا
لانه حرف لا يصح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يعد نفي الفعل عن

الفاعل والمفعول اثباته له ونفيه عنه والمراد بالتنازع هاهنا ما يكون طريق قطعه
اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير
المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء يجتمعان
معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار
وهو ممتنع لما عرفت **فقد يكون** اي تنازع الفعلين **في الفاعلية** بان يقتضي
كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية
مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما **في المفعولية** بان يقتضي كل
منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية
مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما **في الفاعلية والمفعولية** وذلك يكون
على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر
آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس
هذا من اقسام التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي
احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه
ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم
الثالث المقابل للاولين فقوله **مختلفين** لتخصيص هذه الصورة بالارادة

سنى فلا يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون
الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم
الظاهر المتنازع فيه واحدا فاما لم يوجد مثال للقسم الثالث
اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الآخر حصل مثال
القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا
واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا
وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر فيه واقعا فيختار النحاة البصريون اعمال
الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون
الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز
عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين
وبدأ به لانه المذهب المختار لكثرة استعماله اضمرت الفاعل في الفعل
الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير
وللتحرز عن التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر
الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه

الامور

الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده
خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر
ويظهر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين ضرباني و
اكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء
الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند
اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر
كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب
عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى
المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرماني الزيدان ولا يلزم
محذور وقيل روي عنه تشريك الفاعلين او اضماره بعد الظاهر كما في
صورة تاخير المنصوب نحو قولك ضربني واكرمت زيدا هو وهذه الرواية
غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار
قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه الا اي وان لم يستغن عنه
اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز
حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل

الذكر في الفضلة (ان اعملت) الفعل (الاول) كما هو مختار الكوفيين
(اضمرت الفاعل في) الفعل (الثاني) لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد
اذا جعلت زيدا فاعلا لضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد
لتقدمه رتبة فلا يلزم حينئذ لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز (واضمرت المفعول) في الفعل
الثاني لو اقتضاه (على المذهب المختار) ولم تحذفه وان جاز حذفه
لكلا يتوهم ان معمول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا
الى لفظ متقدم رتبة كقولك ضربني واكرمته زيد (الا ان يمنع مانع)
من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار
(فتظهر) المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى
الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث
اعمل حسبني بجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له
واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين
لانه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف
المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة

الا اذا

الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسنادا الا على قصد ذاته بالاطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع
بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني
مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على
اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس ه ولو انما اسعى لادنى معيشة
كفاني ولم اطلب قليل من المال ه حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني
كفاني ولم اطلب الى اسم واحد هو قليل من المال فقد اعمل الاول لنسبته
بالفاعلية والثاني لنسبته بالمفعولية وامرء القيس الذي هو افصح شعراء
العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره ادلا قائل
بتساوي الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف البصريين وقال (وقول امرء
القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال) اي من باب التنازع لفساد
المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه
عدم السعي لادنى معيشة واستفادة كفاية قليل من المال وثبوت طلب المنافي لكل
منهما وذلك لان لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا
على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون معمول

لم الطلب محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر يعني
قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وح يستقيم
المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب
المجد الاصيل الثابت واسعى له **مفعول ما لم يسم فاعله** اي مفعول فعل او
شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل حيث لم يقل ومنه كما
فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدا لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه
بعض النحاة فاعلا **كل مفعول حذف فاعله** اي فاعل ذلك المفعول وانما
اضيف الى المفعول للملابسة كونه فاعلا للفعل المتعلق به **واقيم هو** اي
المفعول **مقامه** اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه **و**
شرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام
الفاعل اذا كان عامله فعلا **ان تغير صيغة الفعل الى فُعِل** اي الماضي المجهول
ويُفعَل اي المضارع المجهول فيندرج فيه مثل اُفتُعِل واستُفعِل ويُفتَعَل و
يُستَفعَل وغيرهما من الافعال المجهولة المندرجة فيهما **ولا يقع** موقع الفاعل
المفعول الثاني من مفعولي **باب علمت** لانه مسند الى المفعول الاول
اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا

ومسندا اليه

ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد
لان احد الاسنادين فيه وهو اسناد المصدر غير تام **و لا يقع** المفعول
الثالث من مفاعيل **باب اعلمت** اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب
علمت في كونه مسندا **والمفعول له** بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو
اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب
للتاديب **والمفعول معه كذلك** اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك
اي كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع
الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه لانه لا يجوز اقامته
مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل
كالجزء ولا بدون الواو لانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه **واذا وجد**
المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع
الفاعل **تعين** اي المفعول به **له** اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة
شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا
يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر
المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة **تقول ضُرِب زيدٌ** باقامة المفعول به

مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا
مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفايدته وصف الضرب بالشدة
التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فايدة
فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم
مقام الفاعل مثلها فمعنى زيد وان لم يكن اي لم يوجد في الكلام المفعول به
فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل
والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما
غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه
معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي آخذ نحو اعطي زيد درهما
مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه
فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا ومنها المبتداء والخبر وفي بعض
النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتداء والخبر
جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما باشتراكهما
في العامل المعنوي فالمبتداء هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا
خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا

واحترز

واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان وكذا اذا
بالعامل اللفظي ما يكون موثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم
مسند اليه واحترز به عن الخبر وما في حكمه من المبتداء للخارج عن هذا
القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب
ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا
او الف الاستفهام ونحوه كهل وما وحكي عن سيبويه جواز الابتداء بها
من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش ومعها ايضا وذلك حسنا فاستشهد عليه
قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتداء ونحن فاعله
لو جعل خير خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو
من باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او
ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تع اراغب
انت عن آلهتي واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان قايمان رافع
لضمير عايد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته
مثل زيد قايم مثال للقسم الاول من المبتداء وما قايم الزيدان مثال
للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقايم الزيدان مثال للصفة الواقعة

بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي
والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد وأقائم زيد
احترز به عما اذا طابقت مثنى نحو أقائمان الزيدان او جمعا نحو أقائمون
الزيدون فانها حينئذ ليس الا جاز فيه الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها
فاعلها سد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه
فههنا تتصور احديهما أقائمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان
فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثانيهما أقائم زيد يجوز فيه الامران كما
عرفت والخبر هو المجرد اي منها الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان
الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في زيد يضرب المجرد
المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما
يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتداء لانه مسند
لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتداء واحترز به عن القسم
الثاني من المبتداء وكان نعقل المراد المسند الى المبتداء او حمل
الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتداء وعلى التقديرين
يخرج به القسم الثاني من المبتداء ويكون هذا المغاير للصفة المذكورة

تاكيدا

تاكيدا واعلم ان العامل في المبتداء والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم
عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او ليسند اليه شيء فمعنى الابتداء
عامل في المبتداء والخبر رافع لهما عند البصريين واما الكوفيون فقال بعضهم
الابتداء عامل في المبتداء والمبتداء في الخبر وقال آخرون كل واحد
من المبتداء والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل
اللفظي واصل المبتداء اي ما ينبغي ان يكون المبتداء عليه اذا لم يمنع مانع
التقديم على الخبر لفظا لان المبتداء ذات والخبر حال من احوالها و
الذات متقدمة على احوالها ومن ثم اي ومن اجل ان الاصل في المبتداء
التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى
زيد المتاخر لفظا المتقدم رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها
في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير
فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون
المبتداء نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة
معين حسا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور
المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة

بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فيقرب
من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول
للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ
وخيرٌ خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم
ان احدهما في الدار غير ان المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي من الاثنين
المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة
فجعل مبتداء وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة
فيه وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت
فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات
قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه
بما يتخصص به الفاعل الشبيه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا
شر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند
اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام
فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم
ان المهر كالكلب بالنباح المعتاد فيكون خيرا كما اذا كان نجي حبيب مثلا

وقد يكون

وقد يكون شرا كما اذا كان نجي عدو والمهر له نباح غير معتاد يتشاءم به
يكون شرا لا خيرا اصلا على الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شرا
لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون
المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز
في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصيصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل
في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة
التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه بنسبته الى المتكلم
اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام فالمراد
كانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال
بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه
من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية
فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان
يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف
فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد
ان ينبه على ان خبر المبتداء قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة

اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه فلم يذكر الظرفية
لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا
تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ
من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين
او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة
ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ نحو قل هو الله احد وقد يحذف
العائد اذا كان ضميرا لقيام قرينة نحو البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم
اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما
وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان اجارا او مجرورا
فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر
اي مأول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة
بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون
فانه يصير مفردا وجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه
والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل
انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز

تأخيره

تأخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على
ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه
يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدأ اشتمل
على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه أهذا ابوك ام ذاك
وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك
مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه
معنى الاستفهام او كانا اي المبتدأ والخبر معرفتين متساويين في
التعريف اعني متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والآخر
خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى
لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل مني
افضل منك دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي للمبتدأ احترازا
عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ
لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس نحو زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ
على الخبر في هذه الصور اما في الصور الاولى فلما ذكرنا واما في الصور الثلاث
فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا

قيل قام

قام زيدا التبس المبتدا بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى
او مجموعا فانما اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان
وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل
فالتبس المبتدا به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز
كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت
هند او اذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة
جملة او غير جملة ماله صدر الكلام اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام
مثل اين زيد فزيد مبتدا واين اسم متضمن للاستفهام خبره ومتعلق بمحذوف
فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم
الفاعل كان مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة و
احترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتأخيره صدارة ماله صدر الكلام
لتصدره في جملة او كان الخبر بتقديمه مصححا له اي للمبتدا من حيث انه
مبتدا فتقديمه ليصح وقوعه مبتدا مثل في الدار رجل فان في الدار خبر مخصص
المبتدا بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي المبتدا نكرة غير مخصوصة
او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعية مستح

منها بتقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في
جانب المبتدا راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر
لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدا
وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة
متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة
الواقعة مع اسمها وخبرها المأولة بالمفرد مبتدا اذ في تأخيره خوف
لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة
لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على
المبتدا اي في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المبتدا
عند من يكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا
وليستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف
مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط فهو هذا حلو حامض فانهما
في الحقيقة خبر واحد اي مز وفي هذه الصورة ترك العطف اولى
لبعضها مخالفة الى صورة التعدد وجاز العطف ولا سبيل الى
هذا العلم بتعدد الخبر مما يكون بعينه عاطف لان التعدد بالعاطف

لا اختصاص به لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا يخفى عليك أنهما أيضاً المتعدد
بالعطف فليس بمستقيم بل هو حق تقابله وبعضها أورد في المثال الخبر المتعدد
بغير عاطف والوجه المتعدد عن ذا الاختصاص عليه لذلك وقد يتضمن
المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الأول للثاني أي للحكم به عليه نحو
وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدأ الشرط في سببيته للخبر كسببية
الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخولها فيه نظراً إلى تحقق
تضمن المبتدأ معنى الشرط وأما إذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ
فيجب دخول الفاء فيه وأما إذا لم يقصد فلم يجب دخولها فيه بل يجب
عدمه وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط إما الاسم الموصول بفعل أو ظرف
أي الذي جعلت صلته جملة فعلية أو ظرفية ما أولت جملة فعلية ههنا بالاتفاق
وإنما اشترط أن يكون صلته فعلاً أو ظرفاً مؤولاً بالفعل ليتأكد مشابهته
الشرط لأن الشرط لا يكون إلا فعلاً وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم
الموصوف به أو النكرة الموصوفة بهما أي بأحدهما وفي حكمها الاسم المضاف
إليها مثل الذي يأتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل أو الذي في الدار
هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم وأما مثال الاسم الموصوف

قال أي النكرة الموصوفة بهما أي بأحدهما فالأولى به أن أراد البعض عصـ

بالاسم

بالاسم الموصول المذكور فحصوله ضمن أن الموت الذي تفرون منه فإنه
ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بجملة أو كل رجل
في الدار هذا مثال للاسم النكرة الموصوف بظرف فله درهم وأما مثال الاسم المضاف
إلى النكرة الموصوفة بأحدهما فهو كل غلام رجل يأتيني أو في الدار
فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل إذا دخلا على المبتدأ
الذي يصح دخول الفاء على خبره مانعان بالاتفاق عن دخولها عليه لأن
صحة دخولها عليه إنما كانت لمشابهة المبتدأ والشرط الخبر للشرط
وللجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لأنهما يخرجان الكلام عن
الخبرية إلى الإنشائية والشرط والجزاء من قبيل الإخبار وعدم ذلك المنع
إنما هو بالاتفاق من النحاة قال فإنّا ما نلحق ليت ولعل الذي يأتيني أو في الدار
فله درهم فإن قيل باب كان وباب علمت أيضاً مانعان بالاتفاق فما
تخصيص ليت ولعل قلت تخصيصهما ببيان الاتفاق إنما هو من بين
الحروف المشبهة لا مطلقاً وقصد بذلك التخصيص الإشعار ببيان الخلاف
الواقع فيهما وألحق بعضهم قيل هو سيبويه إنّ المكسورة بهما أي بليت
ولعل في المنع من دخول الفاء على الخبر والأصح أنها لا تمنع عنه لأنها

لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى ان الذين
وما تواهم كما نفعل بقبلي فان قيل قد ألحق بعضهم انّ المفتوحة في
لكنّ بليت ولعل فالوجه تخصيص انّ المكسورة بالالحاق بعضهم
الذي الحق انّ بها هو سيبويه فانه قيد بقوله وحده ولم يقيد بقوله
من سواه فلم يذكر ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام
الفصحاء فانه يدل على عدم منع انّ المكسورة عن دخول الفاء على الخبر
كما سبق ومما يدل على عدم منع انّ المفتوحة ولكنّ عن دخول الفاء قوله
تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم
قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون **وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة**
لفظية او عقلية **جوازا** اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا
قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد فانه قد يجب
حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او
غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك فيجب حذفه ايضا عند
من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد **كقول المستهل** اي المبتدأ
المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال

الرافع

الرافع صوته عند ابصاره **الهلال والله** اي هذا الهلال والله بالقرينة
الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود
المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظر
ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا
يتوهم نصب الهلال عند الوقف **وقد يحذف الخبر جوازا** اي حذفا
جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شيء مقامه **مثل** الخبر المحذوف
جوازا في قولك **خرجت فاذا السبع** فان تقديره على المذهب الصحيح كما
نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا
ظرف زمان للخبر المحذوف حتى يعني ... اي ففي وقت خروجي
السبع واقف **وقد يحذف** الخبر لقيام قرينة **وجوبا** اي حذفا واجبا
فيما التزم اي في تركيب التزم **في موضعه** اي في موضع الخبر **غيره**
اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدأ
الذي بعد لولا **مثل لولا زيد لكان كذا** اي لولا زيد موجود لان لولا لامتناع
الشيء لوجود غيره فيدل على الموجود وقد التزم في موضع الخبر جواب
لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هنا اذا كان الخبر

عاما واما اذا كان خاصا فيجب حذفه كما في قوله ولولا الشعر بالعلما

يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد فانه على مذهب البصريين وعند

الكسائي الاسم بعدها فاعل الفعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء

لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها فانها كل مبتداء كان مصدرا

صريحا او تاويلا منسوبا الى الفاعل او المفعول به او كليهما وبعده

حال او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وكذلك مثل

رجلا وضربي زيدا وضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به **ومثل**

ضربي زيدا قائما اي قيامي وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي

السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما مذهب البصريين ان

تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف

متعلقات الظرف نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف اذ مع شرطه

العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية

فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام

الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة وهي حذف

~~الخاص مع الجملة المضاف اليها ثم في نصبه الكائن والعامل~~

عن ظاهر

~~ثم قال ومعنى كان التامة الحاصلة~~ والذي يظهر لي ان

تقديره نحو ضربي زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول

وضربي زيدا يلابسني قائما اذا كان عن الفاعل اولى ثم نقول حذف

المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا يلابس قائما ويجوز

حذف ذي الحال مع قيام القرينة نحو الذي ضربت زيد قائما

زيد اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتداء والعامل

في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا

فعلى هذا المذكور مستغنى من تلك التكلفات البعيدة وقال

الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل فجعل قائما من متعلقات

المبتداء ويلزمهم حذف الخبر من غير شيء يسد مسده وتقييد المبتداء

المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر

الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي

زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتداء لا خبر له

لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وبانه كل

مبتداء اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو

التي بمعنى مع و ذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته
فهذا الخبر وجب حذفه لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون
واقيم المعطوف في موضعه وهذا بعينها كل مبتداء يكون مصاحبه و خبره
القسم و ذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك و بقاؤك قسمي اي ما اقسم به
فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه
فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح
لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر ان واخواتها اي من المرفوعات
خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي ان
وكان ولكن وليت ولعل فهو مرتفع بهذه الحروف لا بالابتداء
على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجي عملت
رفعا ونصبا مثله هو اي خبر ان واخواتها هو المسند الى شي آخر
بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان
وخبر المبتداء وخبر لا لنفي الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول
هذه الحروف خرج جميعها عنه فالمراد بدخول هذه الحروف عليهما
ورودها عليهما الاثبات اثر ضيعها العطا او معنى فلا ينتقض التعريف

بمثل يقوم في مثل قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم هنا من حيث
اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على
جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند
الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول
هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند
الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم
مثل قايم في ان زيدا قايم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف
وامره كامر خبر المبتداء اي حكمه كحكم خبر المبتداء في اقسامه من كونه
مفردا او جملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا او متعددا ومثبتا
ومحذوفا وفي شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عايد ولا يحذف
الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا لوجود شرايطه
وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتداء
يصح ان يقع خبرا لهذا الباب حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد و من
ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك الا في
تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتداء في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه

على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتداء وحكمه لان هذه الحروف
فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي
للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على
المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما
على الاول كما تصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا
ان يكون الخبر ظرفا اي ليس امرها كامر خبر المبتداء في تقديمه الا اذا
كان الخبر ظرفا فان حكمه اي حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة
نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة ان في السماء
لسحابا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في
غيرها خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا
لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند الى شيء احوال
شامل لخبر المبتداء وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اي دخوله
لا يخرج به ساير الاخبار لان المراد بدخولها ما عرفت في خبر ان
فلا يرد نحو لا يذهب في لا رجل يذهب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف
انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال

حذف

حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكر لان غلام رجل
منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار
خبر بعد خبر لا ظرف لغو ولا حال لان الظرافة لا يتقيد بالظرف
ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل ويكون
فيها لا لنفي خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا منه حذفا كثيرا
اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لا اله النبي عليه نحو لا اله
الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر
في اللفظ لان الحذف عندهم واجب والمراد انهم لا يثبتونه اصلا لا
لفظا ولا حكما تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال
فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحمله ما يرى خبرا في مثل
لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في
معنى النفي والدخول على المبتداء والخبر ولهذا اعملا عملها هو
المسند اليه هذا شامل للمبتداء ولكل مسند اليه بعد دخولهما خرج به
غير اسم ما ولا وبما يوقف معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه
قائما مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا

لان لا لا يعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة في لغة
اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد
دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد
القران نحو ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصان
مشابهة لا لليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا
بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر على محل السماع نحو قوله ه
من صد عن نيرانها ه فانا ابن قيس لا براح ه اي لا براح لي ولا يجوز ان
يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم
يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه
التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية لقرينة
ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات
شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها وخفة النصب فقال
المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات
والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع
الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين

ومسلمين فمنه اي من المنصوبات او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول
المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء
او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق
صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او
مفعول فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل
والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا
فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا
وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من
اقسام اللفظ فيدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم
من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا
او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو انا ضارب
ضربا ويخرج به المصادر التي لم يذكر بعدها فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو
الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل
كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل
عليه اشتمال الكل على الجزء فيخرج به مثل تاديبا في ضربته تاديبا

فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل
وكذلك يخرج به مثل كراهيتي في نحو كرهت كراهيتي فان للكراهة اعتبارين احدهما
كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه
ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها ح وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل
الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة
فهو مفعول مطلق فاذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت
كراهيتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا
الاعتبار بل هو واقع عليه ووقع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار
عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا مانعا ويكون المفعول المطلق
للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما فهم من الفعل والنوع ان دل
على بعض انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد و
جلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي
للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المجردة عن الدلالة على التعدد
والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات
الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه الذين هما للنوع والعدد

نحو جلست

نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول
المطلق بغير لفظه اي مغايرا للفظ فعله اما بحسب المادة فقط مثل
قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا و يعني
لعاملا من بابه اي قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا
وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك
لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير
اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل
له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا
على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا
اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا
لم ينل ما طلبه وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن و الشفة
واليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت
عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر
فهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا
وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء

وعنه زعم بان وجب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا
له وسقيا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا
قياسا اي حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوما في
مواضع متعددة منها اي من هذه المواضع موضع ما وقع اي مفعول
مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا
للتعجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
او بعد معنى نفي داخل على الاسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي عن
ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا
وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول
المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد كان
كان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اي في موضع
الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكا
دكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون
خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا وما انت الا سير البريد اي
تسير سير البريد فهذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين

تنبيها على ان الاسم الواقع بعد النفي ينقسم الى النكرة والمعرفة او
الى ما هو مضاف للمبتدأ او الى ما يشبه به ضميرا او الى جوهر مضاف
وانما انت سيرا اي تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا
اي يسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اي من المواضع التي يجب
حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي موضع مفعول
وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة المصدر
المضاف الى الفاعل او الى المفعول وباثره غرضه المطلوب منه
الا ترى ان الواقعة الحملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد
اي بعد شد الوثاق واما فداء فجملة شدوا الوثاق جملة معنى مضمونها شد
الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن والفداء فصل الله
سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا واما فداء اي اما تمنون منا
بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اي من تلك المواضع ما وقع
اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه به اسم آخر
واحترز به عن نحو له صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا
اي حال كونه دالا على علاج اي على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو له زيد

نهد نهدا الصلحاء لان النهد ليس من افعال الجوارح **بعد جملة**
احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار **مشتملة** تلك الجملة **على اسم** كائن
بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا
له ضرب صوت حمار **وعلى صاحبه** اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي
قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت
حمار **نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار** اي يصوت صوت حمار من
صات التي صوت بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع بعد جملة
وهي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق
وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له
ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى
وهي امراة مات ولدها **ومنها** اي من تلك المواضع **ما وقع** اي مفعول
مطلق وقع **مضمون جملة لا محتمل لها** اي لهذه الجملة **غيره** اي غير المفعول
المطلق **نحو له علي الف درهم اعترافا** اي اعترفت اعترافا فاعترافا
مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم لان مضمونه الاعتراف
ولا محتمل له سواه **ويسمى** هذا النوع من المفعول **تاكيدا لنفسه**

اي نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وحاله لا امرا مغايرا له ولو
ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي لهذه الجملة **محتمل غيره** اي غير المفعول المطلق
نحو زيد قائم حقا اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر
وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق
والكذب والحق والباطل **ويسمى** هذا النوع من المفعول المطلق **تاكيدا**
لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث
هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه
يغاير اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون
المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بانه تاكيد
لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكيف بتحقق يحتمل المقابل **ومنها ما**
وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير
ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل
او المفعول لما يرد مثل قوله تعالى فارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا
كثيرا ففي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف **مثل**
لبيك اصله الب لك البابين اي اقيم لخدمتك اقامة كثيرة

عن مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد
الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف
المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون
الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد
بمعنى عينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام
المفعول به هو ما وقع اي هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل
ولم يذكر اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل
عليه تعلقه به بلا واسطة حرف الجر فانهم يقولون في ضربت زيدا
ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور
واقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال
في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول
المطلق بما بينهم من مغايرة لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله
فالمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما
فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده
الى فاعله والتبس [illegible] مثل اعطي زيد درهما فانه يصدق على درهما

انه وقع

انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول
ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وكذا دخل ما ظهر فائدته دخول الفاعل [illegible]
لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا وقع
عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم
وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لعمل الفعل في الحال فيه
متقدما ومتأخرا اما جائزا نحو الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما واجبا
فيما تضمن معنى استفهام او شرط نحو من رايت ومن تكرم يكرمك [illegible]
لم يكن مانع من التقدم كوقوعه في حيز ان نحو من البر ان تكف لسانك
وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية
جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية
التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة
الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالمذكور ليس للحصر لوجوب الحذف
في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم على الكثرة [illegible]
بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي
مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس
عليها المجاوز

عليها اشتملت اخوي نحو امرأً ونفسه اي اترك امرأً ونفسه وانتهوا
خيرًا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرًا لكم وهو التوحيد
واهلًا وسهلًا اي اتيت اهلًا اي مكانًا مأهولًا معمورًا لا احبابًا او اهلًا لا
اجانب ووطئت سهلًا من البلاد لا حزنًا والموضع الثاني من تلك
المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اي توجهه اليك بوجه او بعلمه
كما اذا نوديت مقبلا عليك بوجه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء
ويا جبال ويا ارض فانها نزلت منزلة من له صلاحية النداء ثم
ادخل عليه حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله فلا
المتعجب لانه المتعجب منه ادخل عليه حرف النداء لجعل المتعجب منه لا لتنزيله
منزلة المنادى وقصد نداؤه فخرج بهذا القيد من تعريف المنادى والمندوب
اخرجا لعدم احكامه بالذكر فيما بعد وفيه نظر فان المندوب ايضا كما قال
بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على جهة التفجع فانه اذا ناديته فكأنك قلت
تأسيا وتفجعا لم تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى
كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل
في المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا

وأي

واي والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل
للطلب اي طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية مثل يا زيد او
تقديريا بان يكون آلة الطلب مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او
النيابة اي نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديريا بان يكون
النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين او للنادي وللمنادى الملفوظ
مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا او تفصيل
المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله
يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة
حرف النداء عليه وافادة فائدته وعند المبرد حرف النداء لسده مسد
الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال فعلى
هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به
بعامل واجب الحذف على المذهبين كليهما مثل يا زيد جاء وليس المنادى
احد جزئي الجملة عند سيبويه كلا جزئي الجملة اي الفعل والفاعل
مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقامها احد جزئي الجملة اي
الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر



ضمير مستتر فيه **ويبنى** اي المنادى فتمّم بيان البناء في الخفض والفتح
على النصب لتعلقها بالنسبة الى النصب وطلب الاختصار في بيان
النصب بقوله وينصب ما سواهما **على ما يرفع به** اي على الضم او
الالف والواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء او الضمير
مسند الى الجار والمجرور والمعنى به ولا حاجة فيه واجلع الضمير الى الاسم
غير ملائم لسوق الكلام **ان كان** اي المنادى **مفردا** اي لا يكون مضافا
ولا شبه مضاف فيه بكل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه
معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف
الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها في الافراد
او تعريفا ومعنى لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذاك
لفظا ومعنى وانما قلنا كذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف
اما لفظا ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني **مثل يا زيد ويا رجل** مثالان لما
يبنى على الضم اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء **ويا**
زيدان مثال المبني على الالف **ويا زيدون** مثال المبني على الواو **ويخفض**
اي يجر المنادى **بلام الاستغاثة** اي بلام يدخل وقت الاستغاثة به

وكذا قولك يا لله للمسلمين اي ادعوك يا الله للمسلمين الاول للمدعو والثاني للمدعو اليه
فتح الاول وكسر الثاني فرقا بين المدعو والمدعو اليه ولم يعكس الامر لان المدعو هو الواقع موقع
المضمر فناسب ان يفتح اللام الداخل عليه بخلاف الثاني فانه لم يقع موقع المضمر فكسرت
كما هو مقتضى اصله شرح لب

وهي لام التخصيص دخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من
بين امثاله بالدعاء **نحو يا لزيد** وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث
له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو فتح اللام لم يعلم المستغاث
لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس
الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي تفتح لام الجر
معها لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير وان عطفت
على المستغاث بغير يا المعطوف نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف
لان الفرق بينه وبين المستغاث لحاصل بعطفه على المستغاث
وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو
وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت
مشابهته للحرف فعارض اللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت
مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى
للتعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي
ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما وكيف
يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا منهما

او بان قوله يا ... وقد يجاب عن لام التهديد بانه قليل ...

هاتين اللامين لام الاستغاثة فكان المهتم اسم فاعل يستغيث
بالمهتم اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستوفي من الحضور
وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيتشفى منه التعجب ويتخلص منه
واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المص في الايضاح وهو
ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي
وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك
ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير
فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر مما سبق **ويفتح**
اي يبنى المنادى على الفتح **لالحاق الفها** اي الالف الاستغاثة
باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها **ولا لام** فيه لان اللام يقتضي
الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يمكن الجمع بينهما **مثل**
يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف **وينصب ما سواهما** اي ينصب بالمفعولية
ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او
الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان
علة النصب هي المفعولية متحققة فيه وما عينه من نبي على ماله بقى

سوى

سوى **المفرد المعرفة** اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه
مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا
ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا **مثل**
يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف
مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة
مثل **يا رجلا** مقولا **لغير معين** اي لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب
رجلا لا تقييد له لانه منصوب لا يحتمل المبني والقسم الرابع وهو ما
لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه طريفا ولم يورد المص لهذا
القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور
انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال على حدة **وتوابع المنادى**
المبني على ما يرفع به **المفردة** حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه
مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيد المبني
بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث باللام لا يجوز فيها الرفع
نحو يا لزيد وعمرو الا الجر ولان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع
بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة
بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة

اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا او لفظيا
ولا شبيه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف
فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل
فيها المضافة بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما كالتوابع
المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه
ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الاتي في التوابع كلها
بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد
فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه
فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب
حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجيء اعرابه رفعا و
نصبا وكان المختار عند المص ذلك لذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي
والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا
عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر
او المقدر لان بناء المنادي عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكونه

تابعه

تابعه تابعا للفظه وتنصب على محله لان حق تابع المبني ان يكون
تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون
واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على
مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان
ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
والخليل بن احمد وهو استاد سيبويه في المعطوف الممتنع دخول
يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة
منادي مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير
مباشرة حرف النداء له وهي الضمة او ما تقوم مقامها ولكن لما
لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصار رفعا
وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري المقدم على الخليل يختار فيه
النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تعلق حرف النداء
بواسطة اللام لا يكون منادي مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني
تابع لمحله فمحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف
المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل

الخليل اي قال ابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان
جعله منادي مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف
المذكور كاسم الجنس في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق
فكابي عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع
جعله منادي مستقلا والمضاف عطف على المعرفة اي وتوابع المنادى
المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها
اذا وقعت منادي ينصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان
حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد
ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ويا زيد
المعطوف بجعل المنع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمنع دخوله
على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر
اي يعني المعطوف الذي ذكر من قبل وهو ما يمتنع دخول يا عليه
فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد
منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل
هو المقصود بالذكر والاول كالتوطية لذكره والمعطوف المخصوص

منادى

منادي مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه
فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال كون كل منهما
مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا
مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل
مثل يا زيد زيد ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا
صالحا والمعطوف في مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا
جبلا ويا زيد وطالعا ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني على
الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما تقدم
من اختيار فتحة المبني على جواز ضمه فان جواز الفتح لا يكون الا في
المبني على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او لحق بها اعني ابنة
بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه
مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اي حال كون ذلك الابن مضافا
الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة
بناء المفرد المعرفة على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى
الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة

التي هي حركة الاصلية لكونه متصلا به واذا نودي المعرف باللام
اي اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسيط اي مع هاء
التنبيه بين حرف النداء والمنادي المعرف باللام تحرزا عن اجتماع
آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيطها ويا ايهذا الرجل
بتوسيط الامرين معا والتزموا يعني العرب رفع الرجل مثلا وان
كان صفة وصفتها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اي
الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه ليكون نصا كما لا
التي موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادي فيدل على انه
هو المقصود بالنداء فهذا مستثنى من قاعدة جواز الوجهين
في صفة المنادي ولهذا لم يذكره هناك كما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك
القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اي والتزموا رفع توابع
الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل
ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في
تابع المنادي المبني وقالوا بناء على قاعدة تجنبنا اجتماع حرف النداء
مع اللام وفي يا الله اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف

فثانيهما

فثانيهما لزومها الكلمة يا الله لان اصله الاله حذفت الهمزة و
عوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه
فلما اجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا القسم الاسم بذلك
الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق فان كانت اللام
لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس فان كانت
اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة
لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس
واعلم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم من اجلك يا التي تيمت
قلبي لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة
حكموا عليه بالشذوذ وفي اللامان في قولهم فيا الغلامان اللذان
فرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا ولك اي
وجاز لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى
المعرف المفرد صورة وعلي الثاني اسم مجرد بالاضافة في الاول
الضم والنصب وفي الثاني النصب اما الضم في الاول فلانه
منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي

المذكور ويتم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه
وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى مثل المحذوف بقرينة
المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب
على انه يكون في الاصل يا تيم بالضم ثم بعد فتح اتباعا للنصب الثاني
كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف
او تابع مضاف وتمام البيت ٥ يا تيم تيم عدي لا ابا لكم ٥ لا يلقينكم
في سوءة عمر ٥ البيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه
فقال لجرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقيكم في سوءة
اي مكروه من قبلي يعني بهجائه اياهم والمنادى المضاف الى ياء
المتكلم يجوز فيه اربعة اوجه فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل
يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احترازا
عن نحو يا قاضي مثل يا غلام وقلبها الفا مثل يا غلاما وهذان
الوجهان يختصان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان
المقصود عنه مقصد الفراغ من النداء ليتفرغ المتكلم الى
المقصود من الكلام بخفض يا غلامي الوجهين حذف الياء والقلب

الكسرة

الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف مع الفتحة اخف من
الياء مع الكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا جائزين في المنادى
المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يختصان في كل منادى كذلك بل فيما غلب
عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لدلالة الشهرة على الياء
المحذوف او المقلوب فلا تقول يا عدوّ ويا عدوا وقد جاء شاذا
في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون للمنادى
المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الاوجه كلها وقفا اي حالة
الوقف لتقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه وتحذف في
الوصل وقالوا اي العرب في نحو ابتم يا ابي ويا امي على الاوجه
الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجه آخر زيادة عليها
لكثرة استعمال مثل هاتين في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت
مما اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا
اي حال كون التاء مفتوحة على خفة حركة الياء او مكسورة على
الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى المفرد
المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء

بين العوضين دون الياء فاما قالوا يا ابتى ويا امتى احترازا عن الجمع
بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن أم ويا ابن عم
خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي لا يقال يا ابن اخي
ويا ابن خالي لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام ويا بنت
عم على الوجوه الاربعة مثل باب غلامي فقالوا يا ابن أمي ويا ابن عمي
بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء
بالكسرة ويا ابن عما اما فيا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة
وجه آخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن أم ويا ابن عم بحذف
الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل
التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه
فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة
شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو
في غيره اي غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شعرية داعية
اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف في آخره
اي آخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية

الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا
بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن
حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم
مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادى على
التعيين لا الاطلاق او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على البدل
الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة
او حكما فيدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول
لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس
آخر له مع انه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون
مستغاثا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء
فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة
الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل
في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين
ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر فهو ان الاغلب فيه
زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم

للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة المحكية بحالها فلا تغير

والشرط الرابع احترازا عن نحو سيبويه وهو ان يكون المنادى

اما علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة

ندائه العلم مع انه لشهرته فيما ابقى منه دليل على ما القى ولزيادته على الثلثة

لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما متلبسا

بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على

الزوال والحيلولة اذ هي تقتضي للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط

الحرف الاصلي ولم يبالوا ابقائه على بنية وبناء كثبه الترخيم على حرفين

لان بقاء مثله ليس لاجل الترخيم بل ح التاء اليه كان ناقصا اعني

ثلثة اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا ترخم لغير ضرورة منادى لم يستوف

الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب

فالوجه في ترخيمه كثرة استعمال المنادى ولما فرغ من بيان شرائط

الترخيم شرع في بيان كيفية الحذف بسببه فقال فان كان في آخره

اي آخر المنادى زيادتان كائنتان في حكم الزيادة الواحدة في

انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء في [illegible]

فيها

فيها انه زيدتا او لام زيدت تاء التانيث علم يحذف منهما الا الاخر

كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب [illegible]

لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب [illegible] فلانه يكون ح من باب عماد

او هي ومروان علما كان في آخره حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن

لان الغالب في الحروف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاه لانه لا يحذف

منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل [illegible]

ومد عوف فان الحروف الاخيرة منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة

اي الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة

الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها ولكونها فيخرج منه نحو مختار

فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اي والحال انه اي ما في

آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة من الحروف كمنصور وعماد

ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية

المعرب واعلم ان هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لا نحو

ثبوت [illegible] ترخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة ح على حرفين ليس

للترخيم حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في الاول

فلما كان الثاني في حكم الواحدة فكأنهما حذفا معاً واما في الثاني فلا
لما حذف الاخير مع صحة ما قبله حذفت المدة الزائدة لئلا يؤدي
المثل السابق وصلت على الاسد وبكت من النسق وان كان مركبا ويعلم
من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر
علمين حذف الاسم الآخر فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة
لتنزله منزلة تاء التأنيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة
الجزء وان كان غيره المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد
اي فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب
حذف الاكثر نحو يا حارِ في يا حارث ويا مالِ في يا مالك وهو اي
المنادى المرخم في حكم الثابت اي المنادى بجميع اجزائه حتى الحرف
الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال
الاكثر فيقال في يا حارث يا حارِ بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم
وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة و في يا كروان يا كرو بواو
متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي يجعل المنادى المرخم على
الاستعمال الاقل اسما برأسه كأنه لم يحذف منه شيء فيكون لصحته

واعلاله

واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حارُ بالضم كأنه
اسم مفرد معرفة برأسه فيهم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت
الواو طرفا بعد ضمة ولا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كما في ادلٍ في ادلو
ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الالف
بعد الواو فانقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا
يعني العرب صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه
سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها
في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه احد ويعد محاسنه
ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع
وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه
عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادبة والمتفجع عليه
وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة
والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب
مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص المندوب
بوا تمييزا له عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانها مشترك

بينهما **وحكمه** اي حكم المندوب **في الاعراب والبناء حكم المنادي** اي
مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادي
فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادي كما اذا كان
مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشبها به ينصب ولا يلزم من ذلك
جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادي ليرد انه لا يقع نكرة
لانه لا يندب الا المعرفة **ولك زيادة الالف في آخره** اي آخر المندوب
لمد الصوت المطلوب في الندبة **فان خفت اللبس** اي الالتباس ذلك
اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الحروف مد مجانسا لحركة
آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة
قلت واغلامكيه لا غلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت
ندبة غلام جماعة مخاطبين **قلت واغلامكموه** اذ الميم اصلها الضم لا
غلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين **ولك الهاء**
اي الحاقها بهذه المدات **في حال الوقف** لبيانها **ولا يندب** من
قسم المندوب المتفجع عليه علما **الا الاسم المعروف** الذي اشتهر المندوب
به ليعرف النادب بالمعرفة في ندبته المتفجع عليه **فلا يقال وارجلاه**

اذا ما اشتهر

اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص استعلى الذهن اليه ويعرف به
تفجع النادب بالندبة عليه **وامتنع** الحاق الالف لصفة المندوب
فلا يجب ان يلحق بالموصوف مثل وا زيداه الطويل لان اتصاله بالصفة
ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه يجيء بعد تمام المضاف فهو
كالجزء بخلاف الصفة فانه يجيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح
فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل **وا زيد الطويلاه خلافا ليونس**
فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة
وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه
الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد
لا غيره بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس
ان رجلا ضاع له قدحان فقال وا جمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح
ويجوز لقيام قرينة **حذف حرف النداء الا مع اسم الجنس**
ويعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل
او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف
منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادي **والاشارة** اي والا

مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب
لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه
فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء سواء
كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال
الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا
اي يا يوسف ولفظة اي اذا وصفت بذي اللام نحو ايها الرجل
اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل فلا يجوز
الحذف من ايهذا من غير ان يوصف هذا بذي اللام والمضاف الى
اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا
احسن الي والمضمرات فحذف ندائها نحو يا انت ويا اياك
وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي صر
صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا
قالته امراة امرء القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق
قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه فقال افتد
مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذ

وفي

النداء م

وفي اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء
من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان
ويقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى فيسكن
ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد
وحمل الى القرى فلا تخلي ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا
نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف ندا اي يا
قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة
الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان الناصبة
للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط
نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف
الناصب المفعول به فيها ما اي مفعول اضمر اي حذف عامله الناصب
له على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير
بيانية اي اضمر عامله على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده
ولذا وجب فتح اضمر احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو
اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه

الرقية افسون

مبتداء او فاعل الظرف معتمد

43

احترز به عن نحو زيد ابوك عطوفا لا يريد به ان يليه الفعل او شبهه
متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده
نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او
شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره
او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان
يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضميره او متعلقه لا ... او متعلقه
فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب اجنبي بحيث
لو سلط بمجرد دفع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو
اي احد الامرين الفعل وشبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه بالترادف
او اللزوم لنصبه اي لنصب احدهما من الامرين الاسم المتقدم
كما هو الظاهر المتبادر فخرج بقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه نحو
نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال
نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله
بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع من ذلك
وبقيد النصب بالمفعولية نحو خبر كان في نحو زيدا كنت اياه

وههنا

وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تعديه وتسليطه بعينه
والثانية اشتغاله بالضمير مع تعديه بما يناسب الفعل بالترادف
والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تعديه بما يناسب الفعل باللزوم
والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور ح الا تعديه بتسليط
الفعل المناسب باللزوم فههنا اورد للمص اربعة امثلة منها
للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن
في ترتيبها تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو
زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تعديه وتسليطه بعينه
وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تعديه بما يناسبه
بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف بجاوزت و
زيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه
مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تعديه بملابسة المجرور على عليه نصب
زيد في هذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده اي بفعل يعني الفعل المنصـ
الناصب لزيدا في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت
زيدا ضربته احذف ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني

تسليط صح

ضربت صح

42

وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به
والهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام
يستلزم اهانته غالبا ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست
عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما
المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران
والى هذه الصور الخمس اشار المص فقال ويختار في الاسم المذكور
الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية
يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة
ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الطرفين فيهما متساويان
لان وجود المرجح وصلاحية التفسير قرينة مجوزة للنصب حتى لم يجز
النصب قرينة اخرى ترجح الرفع لسلامته عن الحذف نحو زيد
ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة
المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما
الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون
الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم

واما زيد

واما زيد فاكرمته فان العطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما
قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتداء
بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم
لانها تؤيدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا
عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب
فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما
مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة في كونه من
اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع
فان اذا للمفاجاة لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في
بحث الظروف من ان اذا المفاجاة يلزم بعدها الاسمية فالمراد باللزوم
الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم
المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية
متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة
المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد
حرف النفي يعني بعد لا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة

اذ هي عاملة في المضارع ولا يتقدم معمولها لضعفها في العمل نحو
ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا واما ان زيدا ضربته الا تاديبا
و بعد حرف الاستفهام نحو أزيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام
لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من زيد اكرمته
ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز و
ان استقبحه النحاة لاقتضاء هل الفعل لانه بمعنى قد
في الاصل فلا يكتفي فيه الا بالفعل و بعد اذا الشرطية الدالة على
الجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه و بعد حيث
الدالة على الجازاة في المكان نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه و في ما قبل
الامر والنهي يعني موضع وقع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا
اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حروف
الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب
في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع
الفعل فيها اكثر فاذا انتصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا
فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر

اي التباس

اي التباس ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في حال
النصب هذه الحال بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة
فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود
او صفة له مخالفة للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ما
هو مفسر على تقدير النصب وصفيته لا بينه وصف المفسر
بل الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل شيء
خلقناه بقدر بنصب كل على الاختيار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء
وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود لكن يحتمل
لبسه بالصفة لاحتمال كون خلقناه صفة وبقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان
المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء
مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير
مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد
و يستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما
بلا تفاوت في مثل زيد قام و عمرا اكرمته اي عنده او في داره و
نحو ذلك فانه لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران
فيها اذ العطف للجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين

اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه
بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي
الرفع يكون اسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب
يكون فعلية فيعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من
الحذف حجة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت
لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة عليه
عنها قلنا هنا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبتداء فالصغرى
اقرب **ووجب النصب** اي في الاسم المذكور **بعد حرف الشرط** و
المراد به هنا ان ولو فانهما وان كانتا من حروف الشرط لحكمهما ما
سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب
وكذلك يجب نصب الاسم المذكور بعد **حرف التحضيض** وهي هلا والا
ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدها لوجوب دخولها على الفعل
لفظا او تقديرا **نحو ان زيدا ضربته ضربك** مثال لحرف الشرط
والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض **وليس مثل ازيد ذهب
به منه** اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا

فيه

فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير
والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام
لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم
بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او
مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب
فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل
يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ايلابس
الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب به او اذهبه احد قلنا المراد
بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه
فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك **فالرفع** اي
فرفع زيد في هذا المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفسر
فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يختار فيه النصب
وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى **كل شيء فعلوه في الزبر** اي في
صحائف اعمالهم فهو ليس من الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل
منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فصار في الزبر ان كان

مستقلا بجعلوا فسد المعنى لان صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم
لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة
اعمالهم افعالهم ولذا كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات
المعنى المقصود اذ فاته المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كاين في الزبر
مكتوب فيها موافقا لقوله تع وكل صغير وكبير مستطر ان كل شيء
كائن في صحايف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم حتى ان يكون كل شيء مبتداء
والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتداء
لتقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا تفاوت صغيره
ولا كبيره واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل
عنه بفعل امر او نهي مستقلة امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله
تع الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة
مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر
النحاة الى ان تحملوا لاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق
القراء على غير المختار فاشار المص الى تحملوا لاخراجه عنها فقال

ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط

عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتداء
موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط
وخبر المبتداء كالجزاء فالفاء الداخل عليه مرتبطة بالشرط لدلالته
على سببية للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فامتنع
تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والاية جملتان
مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتداء محذوف المضاف والزاني
عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد
وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده
للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زايدة او للتفسير
وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل
في الضابط فتعين الرفع والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط
ولم يكن الاية جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار
ح فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد
من جعل الفاء بمعنى الشرط وجعل الاية جملتين لتعين الرفع

الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها

مبحث التحذير

التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو
في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي الاصطلاح معمول اي
اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك
المعمول تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او
ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطف على حذر او ذكر المعمول
فان قلت فعلى هذا لابد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم
لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ مقتضى الكلام او جعل بتقدير
اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العايد الى المعمول
بانه محذر عنه لا محذر مثل اياك والاسد واياك ان تحذف فان مثال
لاول نوعي التحذير ومعناهما ابعد نفسك من الاسد والاسد عن نفسك
وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب
عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد
من تبعيد الاسد والحذف من نفسك تبعيدهما منها لا تبعيدها
منها والطريق الطريق مثال للثاني نحو اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى
عليك ان تقدير اتق في احد النوعين غير صحيح لانه لا يتاتى الفتيت

مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون صح تحذير

نيا

نيا من الاسد فينبغي ان تقيد فيه مثل بعد ونحو ولقد يتحدى في
مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق
لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق ونحوهما فتقدير
بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل
نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك مما يكرهه كالاسد ونحوه
ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد في اياك
والاسد خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك
فانه ايضا تحذير ولكن يجاب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن
الحد بدليل ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي النوع الاول اياك
من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول
اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف
بتقدير من اي اياك من ان تحذف لانه حذف حرف الجر عن ان
حال قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد بتقدير
من وتفعل مع غير ان وان فان قلت فلكن بتقدير العاطف
قلنا حذف العاطف ايضا شاذ لانه حذف حرف الجر قياسي

ای فان سناد كنيت فی غيرهما واما حذف العاطف فلم نثبت الا
نادرا **المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل** اي حدث **مذكور** لفظا
فی ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان
العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه شامل اسماء الزمان والمكان كلها
فانه لا يخلو زمان ومكان عن ان يفعل فيها فعل مذكور سواء ذكر الفعل
الذي فيهما او لا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فيه نحو يوم الجمعة
يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي
مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه
فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة على
اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور
من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر
يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه
وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة
الى قيد مذكور الا الزيادة لتصوير الموصوف وقوله **من زمان او مكان** بيان
لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمثيلا لبيان

حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه قربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها
وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح
القوم فانهم لا يطلقون المفعول الا على المنصوب بتقدير في واما
المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وقالوا ثم
المهم حيث جعل المجرور بها مفعول فيه ولذلك قال **وشرط نصبه**
اي شرط نصب المفعول فيه **تقدير في** اذ التلفظ بها اوجب الجر
وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا **تقبل ذلك** اي
تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فصح انتصابه بلا
واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما
في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم **وظروف المكان ان كان**
المكان **مبهما قبل** ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما
في الابهام نحو جلست خلفك **والا** اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا
فلا يقبل تقدير في لانه لا يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا
وصفة نحو جلست في المسجد **وفسر المبهم** من المكان **بالجهات الست**
وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فانه

امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض
فيكون مبهما وطالما يتناول خلف العشب بعض الظروف المكانية المحاذية
نصبها قال **وحمل عليه** اي على المبهم للنصب بالجهات الست **عند**
ولدى وشبههما نحو دون وسوى **لابهامهما** اي لابهام عند و
لدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لا
بهامهما كما هو الظاهر **و** كذا حمل على المبهم من المكان **لفظ مكان** و
ان كان معينا نحو جلست مكانك **لكثرته** في الاستعمال مثل الجهات
الست لا للابهام **و** كذا حمل عليه **ما بعد دخلت** وان كان معينا
نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا للابهام **على الاصح** اي
على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح
انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله
لانه محدود
وهذا محمول على ان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه و
لا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه يطلب
المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر
انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك انك لا تصل نسبة الى المكان

خاصي

خاصي بوجه فيه يصح ان تنسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا
ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد كما تقول يصح ان
تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربته في البلد فضلا (?)
الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد الدار
دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى
ليست كنسبة الافعال التي اكثرها التي فعلت عنها فلا يكون الدار مفعولا
فيه بل مفعولا به هو قيل بناء على الاستعمال الاصح فيكون اشارة
الى ان استعماله نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح
استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ **وينصب**
اي المفعول فيه **بعامل مضمر** بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب
من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة **و** بعامل مضمر **على شريطة التفسير**
نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به
المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او لسبب وجوده
وخرج به سائر المفاعيل ما فعل مطلقا او به او فيه او معه **فعل**
اي حدث **مذكور** اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان
مقدرا

المفعول له

فعل معلل كما امر انه قلت تأديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا
وقوله مذكور احتراز به عن مثل المجيء للتأديب فان قلت كيف يصح
الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة
كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه
في ضربته تأديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه
ويخرج المجيء للتأديب الذي ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره
معه ايراده معه للعمل فيه **مثل ضربته تأديبا** مثال لما فعل لقصد تحصيله
فعل وهو الضرب فان التأديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه
وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود
فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا
مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف **خلافا** ظاهرا
للزجاج فانه اي المفعول له **عنده** اي عند الزجاج **مصدر**
من غير لفظه فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب
تأديبا جبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تأديب وقعدت
قعود جبن وقد رد قول الزجاج بان صحة التأويل لا توجب حمله

في حقيقته

في حقيقته الا ترى الى صحة تأويل الحال بالظرف من حيث ان
معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان يخرج عن
حقيقتها **وشرط نصبه** اي شرط انتصاب المفعول له لا اشتراط كونه اسما
مفعولا له فالسمن والاكرام في مثل جئتك للسمن ولاكرامك الزائر
مفعول له على ما يدل عليه حده وفيهما كما قال في المفصل اي شرط
نصبه تقديرا في نحوهما ايضا خلاف اصطلاح القوم **تقدير اللام**
لانها اذا ظهرت لزم الجر في حصل اللام بالذكر لانها الغالب في
تعليلات الافعال فلا تقدير غيرها من من او الباء او في نحو
انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله
وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه السلام ان امرأة
دخلت النار في هرة اي لاجلها وانما كان تقدير اللام عبارة
عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقاؤها
في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل
الحاجة اليه انما يكون في حذفها عن اللفظ ولهذا قال **وانما يجوز**
حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها

كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان
عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي اتحد فاعلهما وفاعل
عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا
له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمانا وجودهما نحو ضربت
تأديبا اذ زمان الضرب والتأديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا
بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو
قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان
المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ابتغاء الصلح بين الفريقين
فان زمان المفعول له اعني ابتغاء الصلح بعض زمان الفعل اعني الحضور
شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود
نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط
لان بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق
المصدر بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه اي الذي فعل
بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او
المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند

اليه

اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وضمير له
والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر بعض الفضلاء بما حاصله ان بعض
النحاة جوز اسناد المجهول الى اللازم النصب حتى كونه منصوبا
على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على
قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي ضعيف جدا وقيل
الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعوله
ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة الا ان
بين العير والنزوان غير لا قيام مقام الفاعل فكذا هذا معناه الذي فعل
فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى
مصدره والضمير المجرور للموصول المذكور بعد الواو احترازا عن
المذكور بعد غيرها كالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور
اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل واذا قيدنا بها
سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا
نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا
كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع

والمراد بمصاحبة معمول الفعل مشاركته في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ولا يتحقق بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاء زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم انه مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية **فان كان** اي وجد **الفعل** اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها **لفظا وجاز** اي لم يجب **العطف** ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه **فالوجهان** اي العطف والنصب على المفعول معه جائزان **نحو جئت انا وزيد** بالرفع على العطف **وزيدا** بالنصب على المفعول معه اي **وان لم يجز العطف** بل امتنع **تعين النصب مثل جئت وزيدا** فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصل الا بتاكيد المتصل بالمنفصل او لا بينه **وان كان الفعل معنى** اي امرا معنويا مستنبطا من

اللفظ

اللفظ **وجاز** اي لم يمتنع **العطف تعين** العطف حينئذ لانه لا يحمل على العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف **نحو ما لزيد وعمرو والا** اي وان لم يجز العطف بل امتنع **تعين النصب** حيث لا وجه سواه **نحو ما لك وزيدا وما شأنك وعمرا** فانما امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرو على الشأن اذ السؤال عن شأنهما لا عن شأن احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة **لان المعنى ما تصنع** وما يا ما تجمعي ما شأنك وزيدا ما تصنع وزيدا وحتى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا وحتى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو **الحال** لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو **ما يبين هيئة الفاعل او المفعول** اي حيث هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول فانها تدل على

من حال الشيء يحول اي انقلب وانما سمي بهذا القسم بها لانه لا يخلوا عن الانقلاب غالبا عصـ

قوله او مفعول في دلالة الحال على ان هو لها هيئة للفاعل او المفعول ... انه فاعل او مفعول نحو تامل نعم انها تدل على هيئة الفاعل او المفعول من حيث تعلق الفعل بها عصـ

من هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول
وهذا التوحيد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج عنه مثل ضرب زيد
عمرا راكبين **لفظا او معنى** اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي
وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعليه الفاعل او مفعولية
المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج
عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى
اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار
معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل
والمفعول به اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال
عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول
المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا
وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه اذا كان المضاف فاعلا
او مفعولا به صح وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل
المفعول نحو بل ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه
يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان ياكل

اخا

اخاه ميتا مقام ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا
وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال
عن المضاف فان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تم دابر هؤلاء مقطوع
مصبحين مفعولا مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف
اليه جزء فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار
ضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله
فلو قرئ تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او يبنى على صيغة
المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار متعلقا به لا بالمفعول دخل
فيه الحال من المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى
تعميم الفاعل او المفعول الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه
مثل ضربت زيدا قائما مثال للفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء
المتكلم ومفعولية زيدا انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من
غير اعتبار معنى خارج وهما ملفوظان حقيقة **وزيد في الدار قائما**
مثال للفظي الملفوظ حكما فان فاعليه الضمير المستكن في الظرف
انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه

والضمير المستكن ملفوظ حكماً وهذا زيدٌ قائماً مثال للمعنوي
لأن مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار
معنى الإشارة أو التنبيه المفهوم من لفظيهما ولا شك أنهما ليسا
مما يقصد المتكلم الإخبار بهما عن نفسه حتى يقدّر في نظم الكلام أشير
أو أنبّه ولتصيير زيد به مفعولاً لفظياً بل مفعوليته إنما هي باعتبار
أشير أو أنبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالاً
فهي معنوية لا لفظية وعاملها أي عامل الحال إما الفعل الملفوظ
أو المقدر نحو ضربت زيداً قائماً وزيد في الدار قائماً إن كان الظرف
متعلقاً بالفعل أو شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم
الفاعل نحو زيد ذاهب راكباً وزيد في الدار قاعداً إن كان الظرف
متعلقاً باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائماً والصفة
المشبهة نحو زيد حسن ضاحكاً أو معناه المستنبط من فحوى الكلام
من غير التصريح به أو تقديره كالإشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائماً
كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائماً في الشك
عندنا مقيماً ولعل في الدار قاعداً وكأنه أسد صائلاً وشرطها أي

شرط

شرط الحال أن تكون نكرة لأن النكرة أصل والغرض منها وهو تقييد
الحدث المنسوب إلى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على المقصود
وأن يكون صاحبها معرفة لأنه محكوم عليه في المعنى فكان الأصل
فيه التعريف غالباً أي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع
موادها بل في غالب موادها أي أكثرها وبيان ذلك أن موارد وقوع
الحال على قسمين أحدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو
جاءني رجل من بني تميم فارساً أو مخصّصة بغير الموصوفة لاستغراقها
نحو قوله تعالى فيها يُفرق كل أمر حكيم أمراً من عندنا إن جعلت أمراً
حالاً من كل أمر أو واقعة في حيّز الاستفهام نحو هل أتاك رجل راكباً
أو بعد الانتفاء للنفي نحو ما جاءني رجل إلا راكباً أو مقدماً عليه الحال
نحو جاءني راكباً رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه على غير هذه الأحوال
وفي غالب موارد وقوع الحال وأكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في
هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالباً قيد للاشتراط
كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال إن غالبية كون
صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض الموارد ينافي الشرطية

الحال ليعرف الكلام عن ظاهره ويجعل قتلا وصاحبها معرفة تنبيهًا
وجبرا معطوفا على قتلا وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم
يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش
والاتن تقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث
او التخلية بينها وبين الماء سالمه اي ارسلها معتركة مزدحمة ولم يذدها
اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال اي على
انه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير
ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب
منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نغص الداخل بعضها
في بعض او المعنى على بعض مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحوه
مثل فعلته جهدك متاول بالنكرة جواب دفعا على قاعدة اشتراط كونها
نكرة وتاويلها على وجهين احدهما انها مصادر والافعال المحذوفة
تعتركة العراك وينفرد وحده اي انفراده وتجتهد جهدك حذف الجمل
الفعلية وجعلت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما
انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا

فالصورة

فالصورة وان كانت معرفة لكن في المعنى نكرة كما ان الحسن الوجه في
صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال
نكرة محضة لم تكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم تكن
الحال مشتركة بينها وبين معرفة وجب تقديمها اي تقديم الحال على
صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها لانهما في المعنى مبتداء وخبر و
لئلا يلتبس بالصفة في النصب في نحو قولنا ضربت رجلا راكبا وجئت
في سائر المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اي الحال
فيما عامل مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي فقد عرفت فيما
قبل العامل المعنوي ما يكون متضمنا لمعنى الفعل او اسم الفاعل مثل الظرف
او ما يشبهه اعني الجار والمجرور وخارج عنه داخل في الفعل او شبهه
فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا
بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فانه فيه
خلاف فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل
والاخفش بشرط تقدم المبتداء على الحال نحو زيد قائما في الدار
فاما تاخر المبتداء عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا

قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون
معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية
الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف
والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي
واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم
فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي
كذلك **لا يتقدم على** ذي الحال **المجرور** ان كان مجرورا بالاضافة او بحرف
الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءني
لان الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه وان
كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف سيبويه واكثر البصريين منعوه
عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال **على الاصح**
ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس
ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معدي للفعل كالهمزة
والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت
ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور

بحسب الحقيقة

بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا
عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة المصدر اي ارسالة كافة وبعضهم
بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف **وكل ما دل**
على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا **صح ان يقع حالا** من
غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به
وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل
الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل
في كلامهم قولهم **هذا بسرا** وهو ما بقي فيه حموضة **اطيب منه رطبا** وهو ما فيه
حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية
ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه
بسرا وارطب اذا صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة
وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه
اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه
والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا حيث انه مفضل وهذا الحين وان
لم يكن معتبرا فيه الا بعد اعتباره في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر

كالعدم ايم المطر متعاقه واوجبوا الوطيبة تعلقت به من حيث
مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن
في انه فعل فانه وان كان مفضلا لكن لما لم يظهر كان كالعدم وصح هذا بلا
بان يقال وان لم يسمع زيدا احسن منه قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى
العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس
لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية
ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمر
نخلتي بسرا اطيب منه رطبا **وتكون** اي الحال **جملة** لدلالتها على الهيئة كا
المفردات فصح ان تقع محلا لمثلها ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية
خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجرها
عليه في قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما
كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال
مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة يربطها الى صاحبها
وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون
فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا

فهذه

فهذه خمس جمل **فالاسمية** اي الجملة الاسمية الحالية متلبسة **بالواو والضمير**
معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة فيها في غاية
القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب
او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها في مثل
قوله عليه السلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها
او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو نحو قولك
هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة
الاتصال بينهما **او بالضمير** وحده **على ضعف** لان الضمير لا يجب ان يقع في ابتداء
فلا يدل على الربط في اول الامر كالواو فلا بد من الواو على الصحيح
والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي الفعل فيها مضارع مثبت متلبسة
بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو
نحو جاءني زيد يسرع **وما سواها** اي سوى الجملتين الجملة الاسمية و
الفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي
والماضي المثبت والمنفي **بالواو والضمير معا او باحدهما** وحده من غير ضعف
فيها لا كتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني

لانه حال مؤكدة من شهد الله انه لا اله الا الله هو والملائكة واولو العلم قائما
بالقسط ولا بد هنا من قيد آخر وهو ان يكون عين تلك الاسمية ممن يسمى
لا يصلح ان يعمل فيها والا لكان عاملها اذ كيف يكون حذفه
واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط **التميز ما** اي الاسم الذي **يرفع**
الابهام احترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس يرفع
الابهام عن شيء بل هو ترك مبهما واريد معين **المستقر** اي الثابت
الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان
بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو الوضعي
واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله
عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل ناشئ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع
له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا ايضا
واما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي جزئي منه
ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل الابهام
انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام
لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز

عن عطف

عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع
لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشتهر ذاك يذكره الخفاء الواقع في
ابي حفص لعدم الاشتهار لا لا ابهام الوضعي **عن ذات** لا عن وصف واحترز
به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف
لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من ولا
شك ان الموضوع له معنى حيث ما هو اقل من النصف كالربع وما هو اكثر
منه كالثلث ومثليه ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم
بحسب الوضع انه من جنس العسل والخل او غيرهما ولا من حيث وصفه فانه
لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوضعي الثابت
فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال الرطل البغدادي واذا اريد رفع الابهام
الذاتي قيل رطل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال
فانهما يرفعان الابهام عن الوصف **مذكورة** او **مقدرة** صفتان للذات اشارة
الى تقسيم التميز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه
في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد نفسا يرفع الابهام عن ذلك
الشيء المقدر فيه **فالاول** اي القسم الاول من التميز وهو ما يرفع الابهام

وجاءني زيد ما يكلم غلامه او جاءني زيد ما يكلم غلامًا او جاءني زيد وما يكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي الى الحال لعدم دلالة الماضي المثبت الواقع حالا اليه اي لعدم دلالته على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال وحصوله عليه بحسب الزمان ... من الماضي المثبت اذا وقع حالا اي حضيته انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يجوزون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى او جاءكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بانه صفة لموصوف محذوف هو الحال والمبرد بجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال القيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع في

السفر

السفر المتهيئ له راشدا مهديًا اي سر راشدا مهديًا بالقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدًا او حال بعد حال او مقالية كقولك لكيا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بالقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين ... اي نجمعها قادرين ووجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل عن صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقل قيد للعامل بخلاف المحكمة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل من الاب في غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى والمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها لك عطوفا قال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان تقدر ... عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به عن المؤكدة لبعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط

ذات مذكورة يرفعه عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف هنا مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف بقدره ويبين غالبا اي في غالب الموارد اكثرها اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا النوع الخاص في الكثير ... وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق في ضمن نحو عشرون درهما وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتًا فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنًا وكالكيل نحو قفيزان برًّا وكالذراع نحو ذراع ثوبًا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدًا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدر ... لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتًا وذراع ثوبًا وعلى التمرة مثلها زبدًا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما فصّل المص على الامثلة الثلثة لانه قصد نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد هو التنوين كما في رطل زيتًا او النون كما في منوان سمنًا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدًا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكون بعضها في معنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة

مع التنوين

مع التنوين ونون التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل التام بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الآتي الا ان التنوين الداخل على اول الاسم ولا كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها ولا ينصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا فيفرد اي التمييز ان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو ما يتناول بمجرد اسمه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس حينئذ عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص هذا الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع مفهوم الجنس سواء كانت بخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جمعا اذا جنسا لم يقصد الوحدة في غيره اي غير الجنس نحو عندي حبل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما

بتنوين او بنون التثنية او المعنى انه وجد التمييز فيلتبسا بتنوين المفرد او بنون التي للتثنية
فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز جاز الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة
بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع
الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت وقفيزا بر ومنوا سمن والا اي وان لم يكن
بتنوين وبنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة لان
نقلة في نون الجمع نحو عشرون درهما اي لا الاضافة لئلا يلزم اضافة المضاف
واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وعشري رمضان
بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور
لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد
اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الا في قلة
ليكون الباب اقرب الى الاطراد ومن غير مقدار عطف على قوله عن مقدار
اي الاول كان يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار
اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس مثل خاتم حديدا فان
الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا او الخفض اي خفض
التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة

لقصور

لقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه
المثابة والثاني اي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه
عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام
في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال
عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم
الاول انما هي لمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها
اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول
نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل
نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد
رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب
عنه وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة والتمييز يصلح ان يكون لما انتصب عنه
ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فصل الى ان المثالان
في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد ابا وزيد طيب نفسا وابا فقوله
وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل واحد
من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من

التمييز الواقع في الجملة وما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس تمييز اصلي
خاص بالمنتصب عنه والدار تمييز غير اصلي خاص بالمنتصب عنه والاب
غير اصلي وكل منهما متعلق المنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله
في جملة او ما ضاهاها نحو يعجبني طيبه نفسا وتركه لانه ظهر التمييزات فكلا
به وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه ولله
دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورد
صاحب المفصل مثالا لتمييز المفرد على ان يكون التمييز فيه مبهما كقوله دره
رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن
نسبة على ان يكون التمييز معنيا معلوما والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر
في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فا
والفارس اسم الفاعل من الفراسة بالفتح حسب من فرس بالضم اي حذق بامر الخيل
واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا
المنتصب عنه اسما لا صفة صح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله المنتصب
له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ولك التمييز تارة له اي
للمنتصب عنه بان يكون يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون

يرفع

يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في طاب زيد
ابا فانه يصح ان يحمل جاره على زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد
اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار
ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا
في المنتصب عنه اسما يصح حمله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد
ابوة ودارا وعلما فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح حملها
له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد
ويطابق التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او
محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز وتثنيته وجمعيته سواء
كانت موافقة لما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء
او المخالفة له مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت الاب فقط وطاب زيد ابوين
اذا اردت ابا وجدا له وطاب زيد اباء اذا اردت ابا واجدادا له وعلى كل من
التقديرين اذا قصد وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنيته و
اذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا يصلح ان تطلق على المثنى والجمع
الا اذا كان جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان

بنى ذلك للجنس وبجمع بل يكفى ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير
فلا حاجة الى تثنية وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما
الا ان يقصد بالتميز الذي هو الجنس الانواع من حيث اختلافها انها انواعه
فانه لا بد حينئذ من تثنية او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما
اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع اخر من
العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان اي التميز صفة
مشتقة مثل لله دره فارسا او ماوله بالمشتق نحو كفى زيد رجلا فان معناه
كاملا في الرجولية كانت الصفة له اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه
لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى بموصوفية فاذا قيل طاب زيد والدا
كان الوالد زيدا فلا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه
الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها
اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر
كانت اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الموافقة في
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت
اي الصفة المذكورة للحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي

من حيث

١

من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيهما نحو لله دره من
فارس وقولهم من كحاتم ايد التميز لان من تراد في التميز لا في الحال
ايضا المقصود مدحه بالفروسية لا تغيرها من الصفات ولا يتقدم
التميز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون
ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة
كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم
التميز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من
حيث المعنى فاعلا للفعل لعينه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته
لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو
امتلاء الاناء ماء اي ملاه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو
بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلاء الاناء ماء من حيث
المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد
اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقد يق
الابهام فيه لا يصح تمييزه بقوله ماء فهو في معنى امتلاء الاناء فالماء فاعل
معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام

عن

عن نسبة منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد
وان كان اسناد الربح اليه حقيقة والتجارة مجازا وبهذا يندفع ما يورد على
قاعدتهم المشهورة وهي ان التميز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من
التميز في هذا المثال ليس فاعلا ولا مفعولا فلا تطرد تلك القاعدة
خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم التميز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل
والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف صفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر
وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل تمسكا في هذا النحو بقول الشاعر اتهجر سلمى
بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير في
تطيب فانه حينئذ يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى
سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير
تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تميز عن نسبة كاد اليه اي ما كاد الحبيب
نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيثه ايضا
على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما
كادت نفس الحبيب تطيب ففيه تكلف وتعسف عند فادح في التمسك المستثنى اي
ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلومية بهذا الوجه

الغير

الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد
منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته
فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن
غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن متعدد جزئياته نحو ما جاءني احد
الا زيدا او اجزاؤه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد
لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني
الا زيدا اي ما جاءني احد الا زيدا بالا غير الصفة واخواتها احترز به عن نحو
جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء في المستثنى المنقطع هو المذكور
بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات
المستثنى المتصل المستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء
منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا به الى القوم
الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى
مطلقا حيث علم اولا لوجه تصحيح تقسيمه كما عرفت وثانيا باعتبار ما
المذكور بعد الا واخواتها سواء كان بعد نحو جا او غيره ولهذا لم
على حدة ردا للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعده

غير

غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة
داخلا في المستثنى لئلا يذهل عنه في كلام موجب اي ليس فيه نفي ولا نهي ولا استفهام
نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما وقع في كلام غير موجب لانه ليس
واجب النصب على ما يجيء ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام
الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه
منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا
في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الا ان يقال
الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرأت الا يوم كذا فانه موضوع وجوبا
لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية
الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا
معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه
المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان
المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كانت في كلام موجب او غيره نحو جاءني
الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه
او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في

الدار احد

الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز
فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى
الحكاية اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه
الابدال الغلط وهو لا يصح الا بطريق السهو والغفلة والمتكلم المنقطع
انما يصح بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى
قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا
فهنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم هنا وافقوا
الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم
اي لكن من رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم
فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان
بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا
من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى
المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز فتحذف من ويوصل
الفعل فيتعدى بنفسه فالنصب لتضمن التضمين والحذف والايصال في باب
الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما

ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منها او الى البعض مطلق
من المستثنى منه والمعنى جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او البعض
منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا
التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما بعدهما هو في انما
الاكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد جوز الجر بهما على
انهما حرفا جر وقال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر
او ما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا او بعد ما عدا
لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا
تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم
او خلو مجيئهم من زيد ~~وقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم من زيد وقت~~ مجاوزتهم
او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاءوا
خالين بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا وحكى الاخفش
انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المص او لم
يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو
جاءني القوم ليس زيدا و بعد لا يكون نحو سيجيء اهلك لا يكون بشرا لما يكون

النصب

النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسميهما
في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى
بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم
انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف
فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب
على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور
اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متاخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد
سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احترازا
عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر لعل الحال انه ذكر المستثنى
منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب على حسب العوامل
وفي بعض النسخ وذكر المستثنى منه لغيره او على انه صفة كلام غير موجب اي كلام غير
موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على
المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل
بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد
الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت

احد الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختار والبدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بمقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويخص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى اتى في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيدا اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل احد يحرك حكم الا سفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا نحو قرأت الا يوم كذا اي اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا الظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر ومثل ذلك

ولقايل

ولقايل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى ايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخص المستثنى منه بكل احد من جماعة مخصوصة اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين الحالتين في الصور في كون كل واحدة منهما جايزة مع القرينة وغير جايزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها في مخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل جاء بك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد لظهر ان

ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثمة اي من اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت ما امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين فيندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات ادراج جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من جانبك والمقصود منه المبالغة في غلو المجمعين على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي على موضع المستثنى منه لا على لفظه حملا بالجار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل محمول مرفوع على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل يا زيد شيئا الا شيئا لا يعبا به اي لا يعتد به منصوب على محل

لامنصوب

لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبا به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيئا المستثنى قيل انما وصفه به ليلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى ان جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية ولا يجعل المستثنى مما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية كان ادق وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها للتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر كان في قوة قولنا جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لا حقيقة حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل لا يبحث من تقديره لا حقيقة حكما ليعمل فيه هذا البدل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيئا لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا يبحث من تقديرها كذلك فيه ليعمل فيه وما ولا لا يقدران عاملتين لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل او حكما اذا كان في حكم البدل منه واعتبر سرا انه حكم البدل اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملتين

في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام
مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا
وحيث ح لا تعمل في هاتين الصورتين البدل على اللفظ بل على المحل فمن فتح على انه
محمول على محل اصله هو الرفع بالابتداء وبنى على انه محمول على محل اسم لا
وهو الرفع بالخبرية فان قلت ان لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب
محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا
حمله على محله البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو العمل لا
فيه لمعنى النفي وقد انتقض بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل للعمل لا فيه
بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لا انها اي
ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا انه لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العامل
في اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية من ثم اي ومن
اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد
الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها
وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي و
النفي قد انتقض بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر

السين

السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا
اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في الاكثر استعمالا تقدم واجاز بعضهم
النصب بها على انها فعل متعد فاعله ضمير ومضاها بتزيد المستثنى عاصب
الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا وحاشا زيدا الى بداه الله نحو ضرب عمرا
واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة ذكره حاعواب موصوفه
كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق وكانه لما الجر بالمستثنى للاضافة
انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لكنها على التفاوت
مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني
رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت
على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك
كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة
لكن لا تحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اذا كانت اي
الا تابعة لجمع اي واقعة بعد جمع متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا
لا مقدرا كما يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا
يكون متعددا لتوافق حالها صفة حالها اداة استثناء اذ لا بد لها في

91

الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقع في الصفة جاءني رجل الا زيد و
المتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كالقوم ورهط وان يكون
مثنى فدخل فيه نحو جاءني رجلان الا زيد منكور اي منكر لا معرف باللام
يراد به العهد والاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق
وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعين الاستثناء
او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا
يتعين فيه المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو
ما جاءني رجل او رجال واما البعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او
عشرون واما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد
الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعين الاستثناء نحو كل رجل
الا زيد جاءني وله علي عشرة الا درهما وانما اشترط عند وجود هذه الشرائط
الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على
غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام اي لا لا تحمل على الصفة غالبا
فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعين الاستثناء في المحصور نحو جاءني ما
رجل الا زيد وقد لا يتعين في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا او الا

رجلا

رجلا والا حادا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذا الحكم
نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله فلا دلالة فيها على عدد
محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في
الاية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور هي آلهة ويتعذر الاستثناء
لعدم دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء و
لا يقال انه ح من حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى
لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه
ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز
ان يكون ح فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت
للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن
فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة
وضعف حمل الا على غير في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور
الاستثناء ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء
بالجر في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر
المتأخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان

92

فلا الفرقان صفة لكل اح لا استثناء منه ولا لاوجب ان يقال الفرقين
بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان احدهما وصف كل وذ المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو
المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالجر بين الصفة والموصوف
وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرف اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا
قلت جاء القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على
المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين
يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغيرهما متمسكين
بقول الشاعر ه ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش
ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استكبارا للرفع فيقولون
جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هنا في استكبار الرفع فيما غلب
انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان
واخواتها وستعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها
اي دخول كان او احدى اخواتها والمراد بعدية المسند لدخولها
ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على خبرها ولا شك ان

ذلك

ذلك انما يقصد ولعبد لتقرد الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الجملة المقدم
على تقدره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد
يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال ليصدق على يضرب وقائم في هذين
المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض
ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه
في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها
كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدا والخبر
ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة
لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب والتلبس احدهما بالاخر وذلك
اذا كان الاعراب فيهما او احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا وكان هذا زيد
بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه
بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها
جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان ذا الفتى هنا وقد يحذف
عامله اي عامل خبر كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الا
الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم

ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثله اي مثل هذا الصورة وهي ان يجي بعد ان اسم
ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها اي ان كان
عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه
خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول
نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه
وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني
كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل
اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب
الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا عنها وادغمت
النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت هذا على
تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت
فحمله على الاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واصل المصنف
على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وستعرفها في قسم الحروف ان شاء الله
تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول ان او احدى اخواتها مثل
ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية او الفصل فيما سبق اندفع انتقاض

هذا

هذا التعريف بمنها ايضا بمثل ابوه في مثل ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا
التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس حكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا
اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا
بل المنصوب منها اقل مما عداه فلا بد من التقييد بالمنصوب بها بخلاف
ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره
فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب
بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس
اسما لها العلم عند فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل في كل غلام
رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد
المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها
بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشي هو من تمام معناه
احترز بقوله يليها عن المعرف الموجود في اليه او الاولى منه او عن النفي الموجود في
دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة
مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق
قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشتبها بالمضاف وقوله

لكن على النسخ المشهورة من تمام المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد
دخولها عليه واقعا على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير
فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اي بالمضاف نكرة غير مضاف ولا مشبه به
ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا او نحو
غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه
وهو الفتح في الموضع نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المونث السالم نحو
لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع
المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا بمضارع
له فيدخل فيه المثنى والجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من
رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف
تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقهما النكرة في
الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب
الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل من الاعراب
وان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط التنكير
او مفصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على

سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به او لا
وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو
لا في الدار رجل ولا امراة ولا في الدار غلام رجل ولا امراة ولا في الدار زيد
ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الست
الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في
المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير اسمه
لكن مطلقا لا يجيء اما في المعرفة ليكون كالعوض عما فاتها من التنكير مع نفي لا
واما في النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل افي الدار
رجل ام امراة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه قضية
ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله وان
كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي عليه السلام
رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه
متاول بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فانه مثلا لتوغله
في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل
لاشتهاره رضي الله عنه بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها وبقوى هذا البناء

عليه السلام

ايضا

اي ابا حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله
اي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز
خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه لا نزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا
بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد على
مفرد وخبرها محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة
اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة
الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول
فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية زيدت لتاكيد النفي و
الثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب
ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح
الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى
لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه
مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة
بان يقدر لكل منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب
قولهم أبغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا

ايضا
او الخامس الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل
وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه
ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى
ليس لان ظهر شرط الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها
لا ... التوافق الاسمين بعدها في الاعراب فههنا على التوجيه الاول
متعين بعطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون
قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف
مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم
يتغير العمل اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا
عمل له كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما
الاستفهام حقيقة نحو الا رجل في الدار مستفهما واما العرض مثل الا نزول
عندي فتصيب خيرا ذكره سيبويه انه لا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي
وتبعه الجزولي والمصنف ورد ذلك الاندلسي وقيل هذا خطا لانها اذا
كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب
الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى

ما ثم واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهو عند الخليل ليست لا الداخلة عليها

حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض بواسه كانه قال الا ترونني رجلا

هلا تروني رجلا ولذلك انتصب ونوّن وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام

بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نوّن لضرورة الشعر **ونعت**

اسم لا **المبني** لانعت اسمها المعرب احترازا عن مثل لا غلام رجل ظريفا **الاول**

بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احترازا عن مثل لا رجل ظريف كريما

في الدار **مفردا** حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني احترازا عن مثل لا رجل حسن

الوجه **تميه** حال بعد حال او صفة مفردا احترازا عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف

وهذا القيد يغني عن الاول **مبني** على الفتح حملا على الموصوف لمكان الاتحاد بينهما

ولا يقال لو وجد النفي اليه اي الى النعت حقيقة **والمبني** في قوله ونعت المبني

انه المبني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد

اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا

مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه فان باردا في هذا المثال نعت

للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس ما يليه لتوسط التابع

بينهما **ومعرب** لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء

رفعا

مرضوع م

يعني م

والوجه الاول لان البني لا يجوز لغوده الشعر

قال ... والقول ... لانه ...

رفعا حملا على محله البعيد **ونصبا** حملا على اللفظ او على محله القريب **نحو**

لا رجل ظريف بالفتح **وظريف** بالرفع **وظريفا** بالنصب **والا** اي وان لم يكن النعت

كذلك **فالاعراب** اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد او نصبا حملا على

اللفظ او المحل القريب وقد مرت امثلته في بيان فوايد القيود **والعطف** على

اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان

المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والعباس واذا كان لا مكررا في المعطوف

فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل **على اللفظ** اي لفظ اسم

لا المبني ويجعل منصوبا **و** بان يحمل **على المحل** ويجعل مرفوعا **جايز**

ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لعدم الفصل

بلا المؤكدة اذا المعطوف على المنفي بزيادة لا يكون نحو لا حول ولا قوة **مثل لا**

اب وابنا وابن في قول الشاعر لا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى

وتأزرا وساير التوابع لا نص منهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى

كما ذكره الاندلسي **ومثل لا اباله ولا غلامي له** اي كل تركيب يكون فيه بعد

لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات

الالف في نحو اب وحذف النون في نحو غلامين **جايز** يعني ان الاصل في مثل هذين

وما ندا م

بما التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا

على ما ينصب به والجار مع مجروره ضبطا او وقعا على قلة مثل لا اباله ولا

غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة

تشبيها له اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف **بالمضاف** وجعل

لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو

لمشاركته اي مشاركة اسم لا حين الحق بالمضاف باظهار اللام بينه وبين المضاف اليه

له اي للمضاف **في اصل معناه** اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة

وهو الاختصاص والمعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي له جايز تشبيها له اي لمثل هذين

التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف فاي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته

اي مشاركة هذين التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل

على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص

المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره **ومن ثم** اي لاجل ان جواز

مثل هذين التركيبين انما هو لتشبيه غير المضاف بالمضاف في الاختصاص

لم يجز تركيب **لا ابا فيها** اي في الدار لعدم الاختصاص فيه لان الاختصاص

من اضافة الاب الى شيء انما هو باثبات الابوة له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب

بالنسبة

اليه م

مثل م

بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف تشبيه تركيب لا ابا فيها بتركيب

يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه **وليس** اي مثل هذين التركيبين **بمضاف**

حقيقة **لفساد المعنى** المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب

او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى التقدير وهذا

المعنى ينسد على تقدير الاضافة اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير

الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يستقيم حينئذ اي لا اباه موجود ولا

غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفي الوجود

عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين **خلافا لسيبويه** والخليل وجمهور النحاة وانما

خص سيبويه بخلاف الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف

لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب

مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد للام

المقدرة وحكم المصنف بفساد ما طرحت **ويحذف** اسم لا حذفا كثيرا **في مثل لا**

عليك اي لا باس عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا في الحذف

لا كثيرا كما هو الكاف اسما جاز ان يكون كونها اسما والخبر محذوفا اي لا مثلك ...

موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثلك ... حذف الاسم وحذف ...

الاب م

اي لا احد كريد **خبر ما ولا المشبهتين** في النفي والدخول على الجملة الاسمية **بليس**
بعوالمسند بعد دخولها اي دخول ما ولا وهي اي خبرية خبريهما ولا انهما وكذا اسميه اسمهما
لهما **اللغة حجازية** وحذف الخبرية بالذكر لان عملهما جعل اسمهما وخبرهما اسما
لهما انما يظهر باعتبار الخبر بجعل الخبر خبرا لهما انما هي في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم
فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل
مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة الحجاز هي التي جاء بها التنزيل
قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم **واذا زيدت ان مع ما** نحو ما ان زيد قائم
قيل انما خصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين
نافية مؤكدة عند الكوفيين **او انتقض النفي بالا** نحو ما زيد الا قائم **او تقدم الخبر**
على الاسم نحو ما قائم زيد **بطل العمل** اي عملهما اذا وقع واحد من هذه الامور الثلثة
اما اذا زيدت ان فلانهما عاملان ضعيفان عملا بالشبه بليس فلما فصل بينهما وبين معموليهما
بطل عملها واما اذا انتقض النفي فلان عملهما لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم
الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفهما في العمل **واذا عطف عليه** اي على خبرهما **بموجب**
بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد قائما بل قاعد
ما عمرو قائما لكن قاعد **فالرفع** اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة

الا في نقض النفي **المجرورات هو ما اشتمل** اي اسم اشتمل لتخرج الحروف الاواخر التي هي
محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا
لانها اقسام الاسم **على علم المضاف اليه** اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه
يعني الجر سواء كان بالكسرة والفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف
اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه
وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامته اعم منه وما هو مشبه به فيدخل في
تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية
داخلا في تعريفه **والمضاف اليه** وهو ههنا عين ما هو المصطلح المشهور بينهم وذلك مذهب
سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا او تقديرا **كل اسم**
حقيقة او حكما فيشمل الجمل التي تضاف اليها الظروف نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم
في حكم المصادر **نسب اليه شيء** اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد
بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في حرف الجر مثل مررت
بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر **مرادا** بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم
فضة وكرم اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بحرف مقدر وهو
في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر **فالتقدير** اي تقدير حرف الجر **شرطه ان يكون**

المضاف اسما اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد **مجردا** اي منسلخا
عن **تنوينه** او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع **لاجلها** اي لاجل الاضافة لان
التنوين دليل تمام ما هي فيه لفظا والاضافة تجعل الكلمتين كالكلمة الواحدة بالاولى
الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حلا فيما لا علاقة تمام الكلمة وتمامها
بالثانية ثم المتبادر من التعريف نظرا الى كلام القوم حيث لم يسموا تلك بتقدير
حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية
لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والصريح في شرحه ان التقسيم الى الاضافة المعنوية
واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها
لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم
في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير لام التقوية العمل اي ضارب لزيد
وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في
جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم
انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هنا في الحقيقة
تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا يفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص
واقع قبل الاضافة فلا يكون مما يفيد الاضافة فلما اتى فائدة الاضافة الا التخفيف

لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم
وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان
واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بان وقوعه موقع الاسم
نقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائم
الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما
غير الاعراب مع تحقيقه فعلا وعن نحو سيقوم مع السين واقع موقع
الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين
وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما بين
في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى **وينتصب** اي المضارع **بان** ملفوظة
ولن وقال الفراء اصله لا ابدلت الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فخفف
كالنيس في اي شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه **واذن** قيل اصله اذا ان
خففت وقيل اصله اذا الظرفية نون عوضا عن المضاف اليه **وبان**
مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها **وبعد لام كي** نحو سرت لادخلها
وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الثابتة في خبر كان المنفي نحو ما كان
الله ليعذبهم لان هذه الثلاثة جار فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا

مقدرة ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو
نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي
فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر
على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك
الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك و
في لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه
فان التي تنصب به المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة
ومثل ان تصوموا مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد
العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من المثقلة لان المخففة للتحقيق
فناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه وليست
اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم و
ان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن فيها الوجهان لان الظن باعتبار
دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم
التحقيق يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعدها (اليقين صح)
الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا

لا مؤبدا

لا مؤبدا والا يلزم ان يكون في قوله ولن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي
تناقض لان لن يقتضي التأبيد وحتى ياذن الانتهاء واذن التي تنصب
بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها
فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا تنصب لانها لضعفها لا تقبل ان تعمل فيما
اعتمد على ما قبلها فصار كانها سقطت حكما وكان عطف على لم يعتمد اي تنصب
بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها
مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا في الاستقبال فان فقد احد
الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او
كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن
قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثال عما لا يحتمل الا الاستقبال حصل لاذن
مبتداء وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ فيها كما اشرنا اليه وقوله
مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتداء فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات
اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما
فيما بين المبتداء والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان
جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف فلانه

جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي تنصب بها المضارع
مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية
الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي تنصب المضارع بعدها بتقدير
ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله وان كان بالنظر الى زمان
التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي للسببية
او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي وكان استقبال
المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى
ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي او الى والاستقبال للمضارع بالنظر الى ما قبله
واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير
حتى تغرب الشمس مثال لحتى بمعنى الى والاستقبال لما بعدها تحقيقا وان اردت (تغيب في بعد)
بالفعل الذي دخله حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق
بان يكون في زمان التكلم بعينه ويجيء مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول
كنت سرت حتى ادخل البلد فدخل في هذا المثال حكاية الحال الماضية
كانك كنت في زمان الدخول تكلمت بهذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم
على ما كنت تكلمت وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان

عليه

عليه وحكيته ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن تقدير
ان لانها علم للاستقبال كانت اي حتى عند هذه العبارة الارادة
حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ
بها كلام مستأنف لا ان يقع بعدها مبتدأ ويكون الفعل خبره لكونه
حتى داخلة على اسم كما توهمه بعضهم فترفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب
والجازم ووجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال
المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه لانه
مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم و
من ثم اي من اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال حرف
ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول
الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في
وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة
لانه لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى
الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في
في قولك اسرت حتى تدخلها لانه حينئذ يكون ما بعدها خبرا مستأنفا

معكوعا بوقوعه ما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال

وجاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري فانا ادخل الان ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام متحقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون السبب متحقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها الصلاحية تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه

ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع هي لام تاكيد للنفي بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل على

مضاف

مضاف من الاسماء اي ما كان صفة الله تعذيبهم او صفة الجنود اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فحقيقة ان لانتصاب المضارع مشروطة بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لانه العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث تغير اللفظ على تغير المعنى ما دام لم يقصد السببية لا يحتاج الى اللالة عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة لبعد تعديد الانشاء او ما في معناه من النفي المستحق جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني و يندرج فيها الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحديث مني ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا الا ستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني فيه

التحضيض

فانفاقا

فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة خير مني جملة هذه المواضع مقصودة والفاء يدل عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر معطوف على مصدر متصيد مما قبل الفاء واما نحو ساتيك فتحسن لي ليس بمنتصب فلحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بعدها مشروطة بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها فالاولى للواو للجمع داعيا وثانيهما ان يكون قبلها اي الواو مثل ذلك اي مثل ما ياتي الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة فامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء الواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها لا ان ان ايضا داخل في مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها

لعلي

بعدها

قبلها

او الا ان

يكاد

كما او نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي او الا ان تعطيني فسبيله بقيد بها بلا تقدير مضاف اي لالزمنك الى وقت ان تعطيني حقي ونحوه يقدر بها الى ما بعدها بتاويل مصدر مجرور بها والتي بمعنى الا اي لالزمنك الى اعطائك حقي والعاطفة اي الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة اولا كثم واو اذا كانت منها في غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها لينتصب المضارع بها بتقديرها ان اذا كان المعطوف عليه اسما نحو اعجبني ضربك زيدا او تشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيها فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا هو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني حتى اذا كان مستقبلا او على اخرها وهو او لبشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله بان مقدرة بعد حتى وطاهر ان هذا ان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جعل العاطفة مع ما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خص به يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في

الاجمال

حريا

وان نعت به يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق من
جريان نعم الفضل في لم الشفاعة فيه كان المناسب وكذا يجوز نصبه في الاجمال
وهو في التفصيل كما يعلم مما ذكره **وبجواز اظهارها مع لام كي** نحو جئتك لان تكرمني
ومع ما الحق بها من اللامات لما يلي نحو ادعت لان تقوم **ومع الحروف**
العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الملة تدخل
على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه وان تنصب
فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام
فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها
ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى
الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء
فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية
صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها **ويجب** اي الاظهار ان
مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها **في** صورة دخول **اللام** بمعنى كي
عليها اي على ان لا استكراه اللامين المتواليين لام كي ولام لا نحو قوله لئلا
يعلم واعلم ان ان الناصبة يضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل

لضعفها

لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله
الا ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس قياسيا كما في تلك
المواضع ولذلك لم يذكرها **ويجزم** اي المضارع **بلم ولما ولام الامر** والدعاء **ولا** المستعمل في معنى
النهي احترازا عما استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا
وكلم المجازات اي يجزم المضارع بكلم المجازات اي كلمات الشرط والجزاء التي
بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والجمع
بها فعلان **وهي** اي كلم المجازات **ان ومهما واذما وحيثما** فانه حيث يجزمان المضارع
مع ما واما بدونها فلا **واين ومتى** وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا
مع ما او لا **ومن واي وانى** واذن لم يجزم المضارع **مع كيفما واذا** في لم يجي في
كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت
كيفما فلان معناه تقرا اقرا كان معناه على اي حالة وكيفية تقرا انت
انا ايضا اقرا عليها وهي المتعذر استواء قرائة قارئين في جميع الاحوال
والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما يجزم لتضمنها معنى ان التي
هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به **وبان مقدرة** عطف على
بلم اي ويجزم المضارع بان مقدرة وسيجي بيانه ان شاء الله تعالى **فلم لقلب**

المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع ولا يبعد لو حمل الضمير الى الماضي اقرب اعني
ماضيا **ولما مثلها** اي مثل لم في هذا القلب والنفي **ويختص** اي لما **بالاستغراق**
اي استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم
فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب فعله ندم ولا يلزم استمرار انتفاء النفع نفع نم
الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم ولما ينفعه النفع افاد استمرار ذلك الى وقت
التكلم بها **وجواز حذف الفعل** اي يختص ايضا لما بجواز حذف المنفي بها ان دل
عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها ويختص ايضا بعدم دخول
ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم
يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة بين العامل ومعموله ويختص الفعل
باستعمالها غالبا في المتوقع اي ينفى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع قوية جي
ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم
ولام الامر اي اللام **المطلوب بها الفعل** ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر
لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو
ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا ثم ليقضوا **ولا النهي** اي لا **المطلوب**
بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اي لا النهي

التي

التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي يدخل على جميع
انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما **وكلم**
المجازاة المذكورة من قبل **تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية**
الفعل **الثاني** اي يجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا في شرح المص
وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين ليجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان
كلم المجازات لا يجعل الشيء سببا للشيء فالمراد يجعلها الشيء سببا ان المتكلم
اعتبر سببية شيء للشيء بل ظهر دخلها شيء للشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليها
ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا
بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة تصح بها ان يوردهما في صورة السبب
والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا
للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر
تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه بمكان لا يعلو الشتم
الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده **ويسميان**
اي هذان الفعلان اولهما **شرطا** لانه شرط لتحقق الثاني **وثانيهما جزاء**
من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل **فان كانا** اي الشرط

والجزاء مضارعين نحو ان تكرمني اكرمك او الاول فقط مضارعا نحو
ان تكرمني فقد اكرمتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم فانه
ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني فقط مضارعا فالوجهان
اي فيه وجهان الجزم لصلاحية المحل للجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف
التعلق بحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد آتيه او
آتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل للماضي نحو ان خرجت
خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد
اي لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظة كقوله تعالى ان يسرق فقد
سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل
فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تأثير حرف الشرط
فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنيا عن الرابطة كقولك ان
اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك واما الماضي فقد يخرج عنه الماضي
المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم
فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء
مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترز عما اذا كان منفيا بلم فانه سبق حكمها

اليوم ح

سبق

سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير
اداة الشرطية معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط
لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فتعلق بالفاء واثرت في تغيير المعنى
حيث نقلت لمعنى الاستقبال فترك الفاء لوجود التأثير من وجه وان
لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم
الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع المذكورين
فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني
اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك
امس تقديره فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تأثير لحرف الشرطية
الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او
دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض
وفي جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء
ويجيء اذا التي للمفاجأة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع
الفاء لان معناه قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر
بعد امر مثلها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط

خلعت ح

اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية تختص بالفعلية
فاختصت هذه بالجملة الاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة
بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي يجزم بها
المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك
اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم
تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن
عندكم اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي
مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا
اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون
مسببا لما تقدم فقصد السببية اي سببه ما تقدم لم يقيد بان مع مضارع
لو قصدها تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما بها
انما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها دالة على الطلب والطلب
غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها
وهي مسببة فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية
الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل

المضارع

المضارع الواقع بعدها جزاء مجزوما بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب
باسلم هو الاسلام وهو مطلوب لفائدة دخول الجنة فهو سبب لها وقصد
اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل المأخوذ من اسلم وجعل تدخل
الجنة جزاء له فصار ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة
اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت
ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع
ذلك عنده وانما امتنع عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر
تدخل النار وهو ظاهر الفساد ولما علم امتناعه عند الكسائي لانه
تقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار لان العرف في هذه المواضع
قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة صحيحة هنا اذا قصدت السببية واما
اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان
صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني برفع يرثني
اي وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون
اي عامهين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا
نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الامر هكذا في بعض النسخ وفي

فيمن ح

العمه التحير والتردد ١٢

مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقونه اشارة الماضي ومثال
المضارع ويريدون صيغتها وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر
لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري
ايضا فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين
مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المص في شرحه صيغة يطلب بها الفعل
شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من
الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب بها الفعل عن المفعول
لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة
احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب
وعن مثل صه ورويد وحكم آخره اي الامر في الحقيقة عند البصريين
الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف
المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي
الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح
وسقوط نون الاعراب وحذف العلة لانه لما شابه ماضيه اللام
مع المجزوم معنى اعطي حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز

لكل امر

وارم

وارم كما تقول لم تضرب لم تضربا لم تضربوا ولم تخش ولم تغز ولم ترم
وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده
اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل
ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر هنا اهم المضاعف
القسم المهموز وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع برباعي
والمراد بالرباعي هنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه
وانما هو باب الافعال لا غير زدت همزة وصل على ما بقي بعد حرف المضارعة
ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده
اي بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح
فانه اذا قيل في اُقتل اَقتل بفتح الهمزة التبس بالواحد المتكلم المجهول
وبالماضي المجهول من الرباعي اذا قيل اقتل بكسر التاء وتحرزا عن الخروج
من الكسرة الى الضمة وعلى تقدير الكسر مكسورة فيما سواه اي سوى ما
بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي
المجهول من الافعال ولو فتح لالتبس بالامر فيه ولو ضم في اعلم
لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي نحو اقتل

مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة اضرب مثال لما يكون بعده
حرف المضارعة مكسورة اعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان
رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصلية ردت لارتفاع
موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل
مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي
لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف
او الضمير راجع الى الفعل
مضاف اي فاعل فعل الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول المثل
الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافته لفعل بيانية وهو ما حذف فاعله
واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد هنا اكتفاء بذكره فيما سبق
فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه
ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل
ضرب ودحرج واعلم واختير هذا النوع من التغيير لان صيغته غريبة
فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة
ونقض بمثل الخروج من الكسرة الى الضمة ان كان غريبا يدل على غرابة
المبني ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا غرو في اختياره

بعد

بعد حصول المقصود باخف منه ويضم الثالث مع الهمزة نحو انطلق و
اقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب
ويضم الثاني مع التاء مثل تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس صيغة
بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت خوف اللبس
هذا على القول ويضم الثالث والثاني ومعتل العين اي ما يكون عينه
حرف علة لا كالذي عليه مثل طوي وروي من اللفيف فانه لا يعل
عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في روي وطوي قيل الاصوب
ان يقال معتل العين الذي يعل المنقلب عينه الفا لئلا يرد عليه
مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة تعرض
اختلاف في المبني كما ذكر وتبعية ذكر لمعتل العين في المبني للمفعول
للمضارع المبني للمفعول من ماضيه
وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع
نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع
وقول فابدلت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل
وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الوافية
هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة

التصحيح بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فيميل الياء الساكنة بعدها
نحو الواو وقليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها فمن المراد والنحاة والقراء
بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام هنا كالاشمام حالة
الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف
المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بالضمة الخالصة بعدها
ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الا
بان الاصل الضم في اوايل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف
فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الحركة [illegible] لسكون ما
انضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين
من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من معتل العين من باب
الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلثة
فيه اذ يقال فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون باب
استخير واقيم اذ ليس مثل ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف
العلة فيهما لان الاصل اذا اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسور
والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب

ياء

يا ما اذا كانت واوا يقال استخير واقيم لغة واحدة واكل ما
اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه
مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم و
يتعلم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة وثقل
المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول يقلب العين
فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد و
يستجاد ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي [illegible]
وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير
الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له
من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق
الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل
وقايم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان
التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان
كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه
موقوف على تعقل المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقله [illegible]

الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل
وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي
يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان
له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل
لكن فهمه مع القطع عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي يصير
متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا وبتضعيف العين نحو فرحت
او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته
او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول
واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول
كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدقا عليه نحو علم
والى مفاعيل ثلثة كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم
فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت
عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الا
الآخر وهي انبا ونبا واخبر وخبر وحدث فليست اصلا في التعدية
الى ثلثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام

وهذه

وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول
باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء
عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها كمفعولي
علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا
افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا
بالشك الظن اذ لا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي
الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت
وهي يكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه
الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي
اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشية عنه من الظن او العلم
كما اذا قلت علمت زيدا قايما فقولك علمت لبيان ان ما نشات
هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو
العلم واذا قلت ظننت زيدا قايما فقولك ظننت لبيان ان منشا الاخبار
بهذه الجملة هو الظن وكذلك لباقي الافعال وتنصب اي هذه الا
الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما [illegible]

ومن خصائصها اي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في
غيره اي ومن خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر
فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتداء
وخبرا وحذف المبتداء والخبر غير قليل ان المفعولين ما بين في
اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما
كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع
القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن
الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن
بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا
لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني
فكما في قول الشاعر شعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء
اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني
بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال
فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير
ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد

من مثل فايدة بخلاف مفعولي باب علمت فانك
لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفايدة
اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن ولعدم قيام القرينة
فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا ومنها
اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها
اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما نحو
زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين
الصالحين لان يكونا مبتداء وخبرا او مفعولين لها كلاما تاما
على تقدير الالغاء وجعلهما مبتداء وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط
او التأخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايض نحو ظننت زيد قائم
لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في
معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جاز
الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايض على تقدير التوسط
والتأخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط
وفي بعضها انهما متساويان وان الالغاء اولى على تقدير التأخر

وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومعموله نحو
ضرب احسب زيد او بين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم
احسب زيدا او بين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم او بين
سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد او بين المعطوف
والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب عمرو ولا شك ان
الغاءها في هذه الصور واجب عندنا فيتجه ان المتن مختص بجواز
الالغاء ايض بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تأخرت
يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه
ايض من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي من خصائص
افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون
معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله
او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام
نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معموليها و
قبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معموليها مثل علمت ازيد
عندك ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال اخويه

بالمقايسة

بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام
علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة
يقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال
توجب تغييرها بسبب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا
والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء
ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم
امراة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج
لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج
فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان
معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين
ومن ثمة جاز عطف الجملة المنصوبة جزءاها على الجملة التعليقية نحو
علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من
وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب و
الثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال
العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي من خصائص افعال القلوب

انه يجوز ان يكون فاعلهما اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشئ واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولم يجز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثمة قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كل واحد منهما ضمير متصل بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول حينئذ متغايرين بقدر الامكان واما في افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة

فاعلا

فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيضين كذلك اجري رأي البصرية والحلمية على رأي القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشئ واحد كقول الشاعر هو ولقد اراني للرماح دريئة هو من عن يميني تارة وامامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا وللبعض اي للبعض ولبعضها اي بعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر قريب من معانيها الاول وهي اما العلم والظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين فانما قيد بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اي بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته مكان الوهم او هو نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت

بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شئ من غير حكم عليه ورايت بمعنى ابصرت وهي ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مواده ان لها معاني اخر قريب من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولو جلت جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليس بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا يتم بمرفوعها كالافعال التي التامة ما وضع اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اي الجملة فيها وضعت لهذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة من ذلك التقرير الذي هو كله في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل منهما خارج عنه فلم يخرج من الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير

عملة

بسم الله الرحمن الرحيم

عملة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عملة الموضوع له في الافعال الناقصة لا تمامه لاشتمال على معاني زايدة على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل جزئي تام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا لصلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير بحسب كما عرفت فخرجت عن حدها بذلك ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زايد لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومابرح وما انفك وما فتئ بالهمزة وقيل بالياء وما برح ومادام وليس ولم يذكر سيبويه

منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من
الافعال مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد
تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كقولهم تتم التسعة بهذا
عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما كاملا وقد جاء جاء في قولهم
ماجاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما
بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير للمتقدم من الغزارة
محضا اي لم يكن هذا على قدر ما يحتاج اليه او استفهامية والضمير
في جاءت يرجع اليها وانما انث باعتبار خبرها كما في من كانت
امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا ناقصة
في قولهم ارهف شفرة حتى قعدت اي صارت الشفرة كانها
حربة اي رمح قصير قال الاندلسي الي تجاوز جاء وقعد الى
الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال
وما كان نحوها على الجملة الاسمية المركبة من المبتداء والخبر
لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اي معنى هذه
الافعال يعني انه المترتب عليه مثل صار زيد غنيا المعنى صار الانتقال

بمصدر وانتقال و دوام و توقيت ١٢

اى صار عالما

الغزارة واحدة الغزار

الشفرة السكين العظيم صراح

الارهاف بتيز كردانيدن و تيز كردن ١٢

وحكم

وحكم معناها اي انه المترتب عليه كون الخبر مشتملا اليه فعلها
دخلها على الجملة الاسمية اعني زيد غني واعاده معناه الذي هو الانتقال
اعطي الخبر الذي هو غني اثر ذلك الانتقال وهو كونه منتقلا
اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب
الجزء الثاني لتشبيهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه فكان
تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها
ثبوتا ماضيا اي كائنا في الزمان الماضي دائما من غير دلالة
على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاصلا او منقطعا
نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها
اي كان يكون ناقصة كائنة بمعنى صار وهو من قبيل عطف الصفة
على الاصل على ما هو مشهور كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي
كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت فراخا
بيوضها فلان بيوضها لم يكن فراخا بل صارت فراخا ويكون
فيها ضمير الشان هنا ايضا عطف على قوله لثبوت اي كان يكون ناقصة
يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا لها

خبرا مفسرا للمضمر كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت
واخر مثن بالذي كنت اصنع ويكون تامة عطف على قوله
يكون ناقصة اي كان يكون تامة يتم بالمرفوع من غير حاجة
الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة
والمقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون ويكون زائدة وهي التي
وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان
في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان
زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكره في
بحث كونها بمعنى ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال
اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة
نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى
مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا
او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول
وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة
تستحيل مودة وقال فيا لك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى

الابؤس جمع بأس وهو الشدة

واضحى

واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها
لا بصيغها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مشهورا واضحى
زيد حزينا فالمثال الاول تدل على اقتران مضمون الجملة قيام
زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخران ويكون
بمعنى صار نحو اصبح وامسى واضحى زيد غنيا اي صار غنيا وليس المراد
انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة ويكون تامة
بمعنى الدخول في هذه الاوقات نحو اصبح زيد اذا دخل في الصباح
وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا
ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا معناه ثبت له
ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي
صار وقد يجئ هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظلت بمكان كذا وبت
مستاطبا لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة جعل في حكم العدم
ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة و
آض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت
بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض اي عاد زيد من سفره اي رجع

ومنه اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو
ما بعد الزوال الى الليل واسقط المص ذكر هذه الافعال الاربعة
من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال
فكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل
وقال صاحب اللباب والحق بها اضحى وعاد وغدا وراح فاسقطها
من البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال
من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح
اي زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ اي بمعناه وما انفك
اي ما انفصل لاستمرار خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل
سمي اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها الذي يستعمل حقه من المرفوعات
كما ان خبرها اقيم على حقه من المنصوبات مذ قبله اي قبل فاعلها
خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة يعني بان الدنيا مبنيا الاستمرار
امارته حين نمائه قابليته وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار
فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي
عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية

والقابلية

والقابلية معلومة عقلا ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا
اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول ادواته عليها لفظا او
تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا
تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي المستلزم — النفي صح
لاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر اي لتعيينه بمدة
ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له فكذلك
لان لفظ ما مصدرية حين تأويل ما بعدها في تأويل المصدر وتقدير الزمان — مع صح
قبل المصادر كثير فاذا قدر الزمان قبله فلابد هناك من حصول كلام بعد
فايدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثم اي ومن اجل انه لتوقيت
امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل
بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة
مثل اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوس زيد
لم يتم ما دام زيد جالسا ولم يحصل من المجموع كلام يفيد فائدة تامة
بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها
كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام عداها وليس

لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي
الآن فهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا
ولذلك يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن
وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل
نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه
ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها على
اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيها عامل فعلي
فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة من جانب وجوبه وعدمه فينبغي
ان يقيد بقولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها بحكم كاينا
او ما يقتضي منعها عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة
عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بقولنا اذا لم يمنع مانع
من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اي الافعال
في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال الناقصة
على ثلاثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من
كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجاز تقديم

المنصوب

المنصوب على المرفوع في الافعال المتصرفة وقسم لا يجوز تقديم
اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية
كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز
النفي لانه يقتضي الصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم — عليه صح
معمول المصدر على نفس المصدر وتخالف هذا الحكم خلافا ثابتا
لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف محققا ظاهرا من جانبه للمجانب
الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتفهيم مخالفة للمخالفة بينهم فذلك
الحكم منه في غير ما دام لان ادوات النفي لما دخلت على الفعل — الخلاف صح
الذي معناه النفي افادة الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم
ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من
الجمهور بعضهم مع بعض فان الافعال ههنا بمعنى الفاعل المصنف
لمشاركة اياه في اصل الفعل صريحا وهو اي القسم المختلف فيه
كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه
لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون
وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل

وجاز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطايفتين في حكم هذا
القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على
المص ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع
الخلاف فيها من ابن كيسان **افعال المقاربة ما وضع** اي فعل وضع
لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل **رجاء** منصوب
على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو
بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له للجزم به مثلا في قولك
عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب ارتجائك
توجهك وتطمعك له لا انك جازم به **او** وضع لدنو الخبر وقرب تحقق الخبر
للفاعل **حصولا** اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك
الدنو لاتصاف الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد
ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد يخبرك بقرب حصوله
لزيد **او** وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل **اخذا فيه**
اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم
المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصديق لما يفضي الى تحقق في

قولك

قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم
المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه **فالاول** اي ما وضع لدنو الخبر
رجاء **عسى** قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب
والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق المخوف
وهو **غير متصرف** حيث لا يجي منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك
من الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجا كلعل و
الانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها **تقول**
على احد استعماليه **عسى زيد ان يخرج** وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل
مضارع مصدر بان الاستقبالية تحقيقا لمعنى الترجي الذي هو لتوقع وجوده في الاستقبال المعين زيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى
زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج
او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم
فعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر
لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وكذلك لان المعنى الاصلي
قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع

ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء هو مشبه بالمفعول الذي
كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول وعسى على هذا تامة وقال
الكوفيون ان يخرج في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا
ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس و
قال الشارح الرضي والذي ارى ان هنا وجه قريب **و** تقول على الاستعمال
الاخر **عسى ان يخرج زيد** بان يذكر مرفوع فقط بعد ما كان منصوبا في
الاستعمال الاول فاستغني عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب
والمنسوب اليه كما استغني في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الاخر
فاقيم مقامهما وهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من
غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي
تامة وههنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي
يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى واخر
وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل
الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا مقدما عليه وان اعمل الثاني
كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد

في

في على حذف هذا الاحتمال بين ناقصة ايضا **وقد يحذف ان** عن الفعل
المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد كما ان كاد زيد يخرج
لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الهم الذي
امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه
فخفف ان وهو في الاستعمال الثاني لعدم مشابهته بكاد عسى ان يخرج
زيد لقولك كاد زيد يخرج **والثاني** اي ما وضع لدنو الخبر دنو حصول **كاد**
تقول كاد زيد يجي فهو خبر عن دنو الخبر لعلك باشرافه على الحصول
للفاعل في الحال فعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل
على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد جزئيه مضارع لان الدلالة
على الاستقبال المنافي للحال **وقد يدخل** ان على خبر كاد تشبيها له بعسى
كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى
ان يمصحا فكان كل واحد منهما مشابها للاخر فاعطي لكل منهما حكم الاخر
من وجه **واذا دخل النفي على كاد فهي** اي كاد **كالافعال** اي كساير الافعال
في افادة ادوات النفي نفي معناها **على القول الاصح** ماضيا كان او
مستقبلا **وقيل النفي** اي نفي كاد **يكون للاثبات** مطلقا ماضيا كان او

مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى وكتسليم تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطاؤه ولما غير لتخطئتهم والجواب عن الاول ان قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الجهال ذي الرمة وخطأ ذي الرمة في تسليم تخطئتهم روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره وقال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها انما هو لم يرها **وقيل يكون** اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه **في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال** اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه

تمسكا

متمسكا في الدعوى الاولى **بقوله تعالى وما كادوا يفعلون** وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية **بقول ذي الرمة**

اذا غير النأي المحبين لم يكد * رسيس الهوى من حب مية يبرح

حيث اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها **والثالث** وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنوا اخذا وشروعا في الخبر **طفق** بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب **وكرب** بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب **وجعل** بمعنى طفق **واخذ** بمعنى شرع **وهي** اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال **مثل كاد** في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ او كرب يفعل وجعل تقول وقال تعالى وطفقا يخصفان **واوشك** بمعنى اسرع عطف على طفق **وهي** اي اوشك **مثل عسى وكاد في الاستعمال** فانه يستعمل استعمال

عسى على حذفه نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بغير ان نحو اوشك زيد يجيء **فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب** وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية وكأن الاول بالنظر الى ان التعريف الجنسي وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل التقادير فالتعريف للجنس المتحقق في ضمن التثنية والجمع ايضا **فهو ما وضع** اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره فارسا وقاتله الله من شاعر ولا بمثل عشرة فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس يجيء للدعاء الآن يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع **لانشاء التعجب** بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء **وله** اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب **صيغتان** احديهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب **ما افعله** واخراهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب **افعل به** بشرط ان يكونا في هذين التركيبين

معا

ومنها اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتأتى منهما المضارع ومجهول وتأنيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب **غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان** اي فعلا التعجب **الا مما يبنى منه افعل التفضيل** لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكما لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشغله وما امقته وما اشهى الطعام وما امقت الكذب **ويتوصل في الممتنع** بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد فيه لون او عيب **بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه** اي يتوصل ببنائهما من فعل يمتنع بنائهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء **ولا يتصرف فيهما** اي في صيغتي التعجب **بتقديم** اي لا تقديم جائز فيما عملا صيغتي التعجب كتقديم المفعول والجار والمجرور على الفعل **وتاخير** اي تاخير جائز فيما عملا فيهما كتاخير الفعل منهما انما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فكما لا يغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم

التعريف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشي يستلزم ما تاخير غيره و
كما ان تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان
ذكر التاخير انما هو للتاكيد والتاسيس على كل واحد منهما وان لم ينفصل
عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا تتصرف
فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا او
اكرم اليوم بزيد لاجريهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل
بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق ولجاز الاكثرون
الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن
دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اي مبتداء
على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي
بعض النسخ [redacted] ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب
التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي ما بعد ما الخبر
من باب شر اهر ذا ناب موصولة اي ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف
اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية
ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل

وما ابتدائية

وذلك لان معنى التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه فالتنكير يناسب معنى التعجب وكذلك معنى ما احسن زيدا شيء احسن زيدا اي جعله حسنا فيكون الاشياء كلها على الاخفش

لسبب

سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو
وما ادريك ما يوم الدين واما احسن بزيد فافعل صورة امر ومعناه
الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم وبه اي مجروره
فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة كما انها الا انه كان التعجب منه ان يقع صلتها
نحو احسن ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس فلا ضمير عنده
في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه مجروره مفعول عند الاخفش
لا احسن بمعنى صر ذا حسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة والباء للتعدية
اي يجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان
يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج ففيه
اي في الفعل ضمير هو فاعل اي احسن انت بزيد او زيدا اي اجعله حسنا
بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري كان احسن امر لكل احد بان
يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن
كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص كما
افعال المدح والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب
ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته او ذممته

افعال المدح والذم

منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل على فعلان
فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه
حلقيا اربع لغات احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية
فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء
والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم
اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان
عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون
الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء ولصيرورته
معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع
في النفس نحو نعم الرجل زيدا او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام اما
بلا واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم وجه غلام الرجل
او نعم وجه غلام الرجل وعلم جدا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة
مفرد او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب
رجل او زيد او حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز
مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي

فاعل

فاعل نعم ويكون القطر باجمعها في معنى محذوفة لان في مخصوصا اي
نعم الذي فعلها اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة
بمعنى الشي معنى فنعما هي نعم الشي هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي
مخصوص ويعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وتعديته انما هو
بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في
المفتاح وهو اي المخصوص مبتداء ما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالبا
خبره ولم يحتج في هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتداء لقيام لام تعريف
العهد مقامه او خبر مبتداء محذوف هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال
اما مبتداء ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتداء محذوف على
سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد
فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان
وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل
اي مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في المبني حقيقة او تاويلا
وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل
في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون

مبتداء

وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات

ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانها لما كانا بمعنى مستغنى عن استبهما الحروف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم

الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص يعنى الذين كذبوا جمعا

مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص

متأول بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل الذين صفة للقوم وحذف

المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم

بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اى ايوب بقرينة ان ذلك في قصته و

قوله تعالى فنعم الماهدون اى نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط

والاحكام ومنها اى من افعال المدح والذم حب في حبذا وهو اى

حبذا مركب من حب الشئ اذا صار محبوبا ومن ذا وهو فاعله اى

فاعل هذا الفعل ولا يتغير اى حبذا وفاعله عما هو عليه فلا يثنى

ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا بل يجرى مجرى الامثال

التى لا يتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده

اى بعد حبذا المخصوص واعرابه اى اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم

على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اى مخصوص حبذا

او بعده اى بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد

والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا

راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان

رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز

او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص

والمخصوص لا يجئ الا بعد تمام المدح والركوب حين تمامه فالراكب حال من الفاعل

لا عن المخصوص الحرف ما دل على معنى في غيره اى كلمة دلت على معنى حاصل

في غيرها مستقل بالنسبة اليها اى لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح

لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن ثمه اى لاجل

انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام وكما كان او غيره الى اسم

يستقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة الى الكوفة او فعل كذلك نحو

قد ضرب حروف الجر ما وضع لافضاء الفعل اى ايصاله فان معنى الافضاء

الوصول والمتعدى بالباء صار معنى الايصال الى معناه اى معنى الفعل او

ما هو كل شئ استنبط منه معنى الفعل كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

والتذكير صح

الحروف

او معناه صح

والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغيره ذلك الى ما يليه سواء كان

اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله

تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها وسميت هذه الحروف

حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر

لانها تجر معانى الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر وهي اى

حروف الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية

لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما

وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقى

منها ورب وواو رب اى الواو التي يقع بعدها رب وفي عدها من حروف

الجر تسامح وواو القسم وتاؤه وباؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ و

حاشا وعدا وخلا فالقسم الاول لا يكون الا حرفا والخمسة التي تليها تكون

حرفا واسما والثلثة البواقى يكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اى لابتداء

الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاق اسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء

النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود

فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء المكاني

نحو مررت

من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتداء

صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى

الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ التجئ اليه

والتبيين بالجر عطفا على الابتداء اى ويجئ من للتبيين اى

لاظهار المقصود من ابهامهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه

مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو

الوثن استقام المعنى والتبعيض اى وقد يجئ من للتبعيض و علامته

صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وزائدة عطف على

قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام

الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين

والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد

كان من مطر فاجاب عن استدلالهم وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه

زيادة من في كلام الموجب متأول بكونها للتبعيض او التبيين اى

قد كان بعض مطر او شئ من مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال

هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية

قوله تعالى

وقد يجئ من للبدل نحو قوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة

حتى بهذا المعنى مقابل المنى سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق
او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب
الخاطب منته اليه باعتبار الشوق والميل **وبمعنى مع قليلا** كقوله تعالى
ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم **وحتى كذلك** اي مثل الى
في كونها لانتهاء الغاية **وبمعنى مع كثيرا** فلم يكتف في كونها بمعنى مع تشبيها
بالى كما اكتفي في كونها لانتهاء الغاية به للتفاوت الواقع بينهما بالقلة
والكثرة **ويختص** اي حتى **بالظاهر** اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه
كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب
لجواز وقوعهما بعدها **خلافا للمبرد** فانه جوز دخولها على الضمير مستدلا
بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه
فلا يجوزونه قياسا **وفي للظرفية** اي الظرفية مدخولها حقيقة نحو
الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق **وبمعنى على قليلا** كقوله
تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل **والباء للالصاق**
اي لافادة لصوق امر الى مجرورها الباء حقيقة كما في مررت بزيد فان
الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اي بمكان يقرب منه **والاستعانة**

اي استعانة

استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم **والمصاحبة**
نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج و
اشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال الاشتراء
الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس **والمقابلة**
اي لافادة وقوع مجرورها في مقابلة شيء آخر نحو بعت هذا بذاك **والتعدية**
اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على
فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرورة
ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى
الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء
لا اختصاص لها بحرف دون حرف **والظرفية** نحو جلست بالمسجد اي
في المسجد **وزائدة في الخبر في الاستفهام** بل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم
فلا يقال ان زيدا بقائم **والنفي** بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما
زيد براكب حتى تزاد في الخبر في هذه الصور **قياسا وفي غيره**
اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي **سماعا** سواء كان او لم
يكن خبرا **نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا فالقيد** اي بحسبك زيد

وكفى الله شهيدا والقيد اي او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام و النفي
نحو حسبك بزيد **واللام للاختصاص** بملكية نحو المال لزيد او بلا ملكية نحو
الجل للفرس **والتعليل** اي لبيان علة الشيء نحو ضربته للتاديب
او مجازا نحو خرجت لمخافتك **وبمعنى عن مع القول** نحو قلت لزيد
انه لم يفعل الشر اي قلت عنه **وزائدة** نحو ردف لكم اي ردفكم **و**
بمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في الامور
العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب **ورب للتقليل** اي لانشاء التقليل
ولهذا وجب **لها صدر الكلام** كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها
لانشاء التكثير **مختصة بنكرة** لعدم احتياجها الى المعرفة **موصوفة**
ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص
واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو **على المذهب الاصح**
وهذا مذهب ابو علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند
المص الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى
التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة **وفعلها**
اي فعل رب يعني الذي تعلق به رب فعل **ماض** لانها للتقليل المحقق

ولا يقصد

بلغ

ولا يقصد ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل
كريم لم افارقه **محذوف** اي ذلك الفعل محذوف الماضي **غالبا**
اي في غالب الحالات الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم
اي لقيته **وقد يدخل** اي رب **على مضمر مبهم** لا مرجع له **مميز بنكرة منصوبة**
على التمييز **والضمير مفرد** وان كان التمييز مثنى او مجموعا **مذكر** وان كان
المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نساء
خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امراة وربهما امراتين و
ربهن نساء **وتلحقها** اي رب **ما** الكافة المانعة عن العمل **فيدخل** بعد لحوقها **على**
الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون ما زائدة فيدخل الاسم نحو
ربما ضربة بسيف صيقل ه بين بصرى وطعنة نجلاء **وواوها** اي واو رب
في حكمها **تدخل على نكرة موصوفة** مثل وبلدة ليس لها انيس ه الا اليعافير
والا العيس ه وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن
في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه
وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها

لتصيره بها بمعنى رب خلائقه ونيّ لا عطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو
القسم انما يكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله
وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير
السؤال يعني لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله
اخبرني حطا للواو عن درجة الاصل اي الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة
بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك
لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحطها
عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصها باحد القسمين وحفظ الظاهر لاصالته
والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال
مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا لرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو
الواو بتخصيصها ببعض المظهر وهو ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله
والباء اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف
الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا وعلى اسم الله
خاصة فهي كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله
وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال نحو بالله لافعلن وبالله اخبرني

وكما

وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول
على المظهر لا يختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما
مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة
للاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد الاختصاص
بدونها لكان التناقض ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام
وان وحرف النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم
او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان ايضا اي في الاسمية نحو والله ان زيدا
لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم و
لا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر
يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو
بالله اخبرني وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب القسم
اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم
او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد
قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه
والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ ليس

الا الدال على الجواب للجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن
للمجاوزة اي لمجاوزة شيء وتعديه عن شيء آخر وذلك اما بزواله عن الثاني
ووصوله الى ثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده
نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء
اي استعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن
وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب يميني
ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله
شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون اي الكاف اسما
بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد الذائب
ويختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه
عند بعض وقد يدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا
للمبرد فانه اجازه مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ
للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي نحو اذا
اريد بهما الزمان الماضي فالمراد انه مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي
هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما للابتداء كما اذا قلت سافرت من البلد

مذ سنة

مذ سنة كذا وما رايت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية
لا يكون انتهى فيها فان معناه ان مبدأ مسافرتي او عدم رؤيتي كان
هذه السنة واستمر الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اي وهما للظرفية
المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبرته حاضرا
وان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل
هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومذ يومنا اي جميع زمان انتفاء
رؤيتي هو هذا الشهر او اليوم الحاضر فهما لانهما لم ينقضيا حتى يجعل ممتدا
الفعل الى ما بعدهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ لزمان الفعل فالمثالان المذكوران
كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير
مضاف اي ما رايته مذ دخل شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء
ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار
ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت
تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل وجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها
كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي وبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها
معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان

بالاحرف ح ان يعبر عنها بالحروف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا

عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا التغيير الاسلوب

مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت

مع فروعها الحاصلة بالتخفيف نونها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة **وهي**

انّ وانّ وكانّ ولكنّ وليت ولعلّ اخرهما لكونهما للانشاء بخلاف

الاربعة السابقة **لها** اي لهذه الحروف **صدر الكلام** وجوبا ليعلم من

اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد

والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي **سوى انّ المفتوحة فانها**

بعكسها اي بعكس باقيها على حذف المضاف بان تقتضي عدم الصدارة لانها

مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما

ولو وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس

على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء

يكفي في ذلك **وتلحقها** اي هذه الحروف **ما الكافة فتلغى** اي تعزل هذه الحروف

عن العمل لكون ما الكافة **على الافصح** اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد

تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض استعمالاتهم **وتدخل** هذه الحروف ح اي حين

اذ

اذ لحقتها ما **على الافعال** لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون

مدخولها صالحا للعمل **فان المكسورة لا تغير الجملة** ولا يخرجها عن كونها جملة

فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد

وانّ المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار ما كانت

عليه قبل دخولها عليها **في حكم المفرد ومن ثمة** اي ومن اجل الفرق المذكور

وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجمل **ووجب الفتح**

في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد **فكسرت انّ ابتداء** اي في

ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو انّ زيدا قائم **وكسرت ايضا بعد القول**

وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد انّ عمرا قائم **و**

كسرت ايضا **بعد الاسم الموصول** لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءني

الذي ان اباه قائم **وفتحت** انّ حال كونها مع جملتها **فاعلة** نحو بلغني

انّ زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا **و** حال كونها مع جملتها **مفعولة**

نحو كرهت انّك قائم لوجوب كون المفعول مفردا **و** حال كونها مع جملتها

مبتدأ نحو عندي انّك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا **و** حال كونها مع

جملتها **مضافا اليها** نحو اعجبني اشتهار انّك عالم لوجوب كون المضاف اليه

مفردا **وقالوا لولا انّك** بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية **لانه** اي ما بعد

لولا الامتناعية **مبتدأ** وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انّك منطلق

انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها ابدا معمول

للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا انّي ساذكر زعمت

اي لولا زعمت انّي ساذكر ولولا انّك زيد بنى صدرهم **وكذلك قالوا**

لو انّك بفتح الهمزة **لانه** اي ما بعد لو **فاعل** لفعل محذوف والفاعل يجب

ان يكون مفردا نحو لو انّك قائم اي لو وقع قيامك **فان جاز** في موضع **التقديران**

تقدير المفرد وتقدير الجملة **جاز الامران** الفتح والكسر في انّ الفتح على تقدير

جعل انّ مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها مع اسمها جملة **نحو من**

يكرمني فانّي اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فانه كان المراد من يكرمني فانا

اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه

فجزاؤه انّي اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد

لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ ومثل قول الشاعر **اذا انّه عبد القفا واللهازم**

مما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة

واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها مع اسمها مبتدأ محذوف الخبر اي اذا

عبوديته

عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت **ه** وكنت ه اري زيدا

كما قيل سيدا **ه** اذا انه عبد القفا واللهازم **ه** وقوله اري على صيغة المجهول

بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة

ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي يحتمل

ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتئان تحت الاذنين والجمع عطف

على اذا انه عبد القفا اي مثل اذا انه عبد القفا ومثل شبهه مما وجد ذلك

في كثير من النسخ ومن جملة اشباهه قولهم اول ما اقوله اني احمد الله فان جعلت

ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان اول

المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد قول

خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى

اول اقوالي تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى

انّ المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول **ولذلك** اي لاجل انّ

انّ المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في

حكم المبتدأ اذ فائدتها التاكيد فقط **جاز العطف على محل اسم انّ**

المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة

لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت
بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان ان في هذا في م
المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث يكون مع علمت في
تاويل الجملة فجاز ان يرفع المعطوف على اسمه حملا على محله دون ان المفتوحة
فانه لم يجز العطف على محل اسمه بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يجوز فيها ذلك
ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها
قبل المعطوف على لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان
زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض خبره لا لفظا ولا تقديرا
لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك
ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم
ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل
في رفعه الابتداء فلزم اجتماع العاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو
باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان ان عندهم صح
لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم
اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسمها مبنيا

في جواز

في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم
انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور في المؤكد
مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان
العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بسبب
بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على
محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا تغير معنى الجملة كما كانت عليه قبل دخولها
فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد
فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول
لم يجئ زيد لكن عمرا خارج وبكر فلا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل
العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها الخ
لذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت
اللام التي هي للتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد دونها
اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر
متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو
ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم

وبينها اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما
اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطالبك كامل وانما خص دخول اللام بهذه
الصور لان فيها عدم الجمع بين حرفي التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة
واللام وهم كرهوا ذلك فاختاروا تقديم ان ودخول اللام توجيها للعامل على ما
ليس بعامل ودخلت اللام في لكن على اسمها وخبرها او على ما بينهما ضعيف
لانها اي لكن لم تغير معنى الجملة كان في اللام مثل ان في معناه الذي هو التاكيد وقد لكن صح
جاء ضعيفا في قول الشاعر ؎ ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة صح
لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام ويجوز
الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات وجه مشابهتها مع الفعل
كفتح الاخر وكونها على ثلاثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم
يكن صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة
والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيدا لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب
ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا او لكونه
مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا
يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة على

بلغ والحمد لله رب العالمين

فعل

فعل من افعال المبتدا اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدا
والخبر لا غيره مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا
فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية
للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين
خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدا
والخبر لا في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين
في تجويز دخولها على غيره وادخلها متمسكين بقول الشاعر ؎ بالله ربك
ان قتلت لمسلما ؎ وجبت عليك عقوبة المتعمد ؎ وهو شاذ عند البصريين
وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب
في ضمير شان مقدر والسبب في تقييده ان مشابهة المفتوحة بالفعل
اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة
الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع
في سعة الكلام فيلزم بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك
غير جائز فقدرها ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها و
الجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فيكون عاملا في المبتدا والخبر كما كانت

في الاصل حتى لا يؤدي الى تعليلا بخلاف المكسورة فانها قد تكون تعليلا وقد
لا يكون فالعمل في الظاهر وان كان احق من العمل في المقدر لكن لو لم
العمل في المقدر لقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فيلزم ترجيح
الاضعف على الاقوى **فدخل** اي المفتوحة **على الجمل** الصالحة لكونه
مفسرة لضمير الشان **مطلقا** سواء كانت اسمية او فعلية وقد اختلفوا في دخولها
على المبتدا والخبر وغيره واختار **وشذ اعمالها** اي اعمال المفتوحة **في**
غيره اي غير ضمير الشان ولكنه قد تحكي بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في
السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وعنه رواية شاذة
غير معروفة واما في المفردة فجائز في المضمر فقط قال الشاعر شعر فلو انك
في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق **وبعدها** اي المفتوحة
المخففة حال كونها متعدية **مع الفعل** اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف
مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب **السين**
نحو ان سيكون منكم مرضى **او سوف** كقول الشاعر شعر واعلم فعلم المرء ينفعه
ان سوف ياتي كل ما قدرا **او قد** نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات
ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية

الناصبة ولتكون كالعوض في حذف النون المخففة **او حرف النفي** نحو ولا يرون
ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من المحذوف
فانه لا يحصل بمجرد الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما
فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لان ان بمعنى الاستقبال في المخففة و
الاخرى المصدرية واما من حيث اللفظ لانه لو كان الفعل المنفي منصوبا
في المصدرية والا ففي المخففة **وكان للتشبيه** اي لانشائه وهي حرف براسه
على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها
مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد
فقدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف
في الاصل جارة وانمحت عن حكم الجارة والجار انما تدخل على المفرد
مراعيا للصورة وفتحا الهمزة وان كان المعنى على الكسر **وتخفف** اي كان
فتلغى عن العمل **على** الاستعمال **الافصح** لخروجها عن المشابهة بالفعل
فتحة الاخر كقول الشاعر شعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان وان اعملتها
قلت كان ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها
لفظا ففيها ضمير شان مقدر عند البعض كما في ان المخففة ويجوز ان يقال لا ضمير

مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة **ولكن** وهي عند
البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة والمصدرة
بالكاف الزائدة واصل لكان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة
فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة الكاف للتحقيق
مضمون ما بعدها **للاستدراك** ومعنى الاستدراك دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم
فاذا قلت جاءني زيد كانه توهم ان عمروا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت
ذلك الوهم بقولك لكن عمروا لم يجئ **وتتوسط** اي لكن **بين كلامين متغايرين**
نفيا واثباتا **معنى** اي تغايرا حقيقيا او تغايرا بحسب المعنى وبهذا القيد
عليه واللفظ فقد يكون نحو جاءني زيد لكن عمروا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد
حاضر لكن عمروا غائب **وتخفف** اي لكن **فتلغى** عن العمل لخروجها عن المشابهة
واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين
فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ **على الاكثر** وكانه اشارة الى
ما جاء عن يونس والاخفش انهما جوزا اعمالها قياسا على اخواتها المخففة
وقال الشارح الرضي لا اعرف له شاهدا **ويجوز معها** اي مع المخففة
الواو وهي اما العاطفة الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي

الاخير اظهر **وليت للتمني** اي لانشائه ويدخل على الممكن نحو ليت زيدا
قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود **واجاز الفراء ليت زيدا قائما**
بنصب الجزئين بناء على ان ليت للتمني كانه قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه
كائنا على صفة القيام فالجزءان منصوبان على المفعولية لمعنى ليت ه (فالجزءان صح)
واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان وهما تمسكا بقول الشاعر
يا ليت ايام الصبى رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجعا
والكسائي يقول اي ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان
رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي
ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها راجعة **ولعل للترجي** اي لانشائه
ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف نحو قوله تعالى لعلكم
تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول **وشذ الجر بها** اي
بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي لكعب شعر وداع دعا
يا من يجيب الى الندى شعر فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى
وارفع الصوت جهرة لعل ابي المغوار منك قريب واجيب عنه بانه
يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كما قال المص في شرحه يعني انه وقع

مجموعاً في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان انتهى كذلك
الرجل بأبي المعنى بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المغوار صح
المص بما ذكره من التأويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة
الشاذة والا فلا حاجة الى التأويل بعدما جوّز توجيه المجيء بها على هذه اللغة
الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل
المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو
واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن هذه عند بعضهم المفسرة منها وعند
الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان لا التي
بعدها نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو وليست منها لان
ما بعدها بدل غلط عما قبلها وبدل الغلط غير فصيح واما هنا ففصيح
مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول
للجمع اي اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب والمراد بالجمع ههنا ان
لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما والمراد اجتماع
المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد
وعمرو او فعمرو او ثم عمرو او حتى عمرو صح اي حصل المجيء لكليهما لا لاحدهما دون

الآخر

الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها
اي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى لا يفهم منها الترتيب منها
وجودا وعدما والفاء للترتيب اي الجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها
اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مع زيادة وهي بمهلة وحتى مثلها اي مثل
ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين
الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى
بحسب ما اقتضاه وضعها جزء حقيقة او حكما من حيث انه قوي او ضعيف
من متبوعه اي متبوع معطوفها ليفيد اي العطف بها قوة في المعطوف
او ضعفا فيه اي ليدل عليهما حتى يعتد المجيء بالقوة والضعف للكل
فما كان غير فصيح لا يحصل غاية لانتهاء للفعل المتعلق بالكل
انتهاء الفعل اليه على شمول جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء
وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب
مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه
ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج
نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن

بمهلة ثم نس

ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء
وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المشاة
في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على مشاتهم وان كان في الخارج قد وقع
على عكس ذلك نحو ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء
بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الذي ذكرت
الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة
حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليل ولذلك استعمل حتى
الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يأت في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير
فان اصل حتى ان يكون جارة لكنه استعملها فيكون العاطفة محمولة
عليه على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا
ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في احد معنييها دون الآخر وكون
مدخولها جزءا اولى لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل لكن
في الوجود من اتحاد المجاورتين كذا في بعض الشروح ومن هنا ظهر وجه
اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان
الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع في بعض

الحواشي

الحواشي واو واما وام كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين
اي للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما
اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل ولا تطع منهم
اثما او كفورا لكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها
والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة المبهم صح
لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها اي يذكر بعدها
بلا فاصلة احد المستويين والمستوى الآخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام
بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين
من المخاطب ومن ثم اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين و
الآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز مركبا أرأيت زيدا
ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولي ام لكن الآخر
لم يل الهمزة هكذا اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن
فصيح وأزيدا رأيت ام عمرا احسن وافصح ويكون تركيب أرأيت زيدا ام عمرا
حسنا فصيحا وان لم يكن الاول احسن وافصح وفي الترجمة الفارسية انه
وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة على المص وعليه خطه هكذا يليها احد

المستوي مع الآخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف ارأيت زيدا ام عمروا
ولا يخفى ان الحكم لضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى المرتبة الفصيحة غير مناسب
لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المصنف هنا لا يخلو عن
اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه **وايضا من ثم** اي من اجل ما ذكر بعينه
كان جوابها اي جواب ام المتصلة **بالتعيين** اي بتعيين احد الامرين
لان السؤال عنه **دون نعم او لا** لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او
واما مع الهمزة كما اذا قلت أجاءك زيد أو عمرو أو أجاءك اما زيد واما عمرو
فانه يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما الا على التعيين
جاءك او لا وقد يجاب بنعم كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم لوجود
احدهما فالمت اليه بنعم في الموضعين اي واحد لكنها لما كان مشتملا على سؤالين
لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلهما اشارة
في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز
في اول الكلام عطف على قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وحمل كل حكم
بشرط على طريق اللف والنشر لكان احضر واحسن كما لا يخفى **وام المنقطعة**
كبل في الاضراب عن الاول **ومثل الهمزة** للشك في الثاني حال الاتيان قبلها

اما خبر

اما خبر **مثل قولك انها لابل ام شاء** اي ان القطعة التي اراها
لابل فهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اضربت عن هذا الاخبار
شككت في انها شاء او شيء آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاء اي بل أهي
شاء واما استفهام كما تقول اعندك زيد ام عمرو اي بل أعمرو حين تقصد
الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني **واما قبل المعطوف**
عليه لازمة مع اما اي غير مستعمل الا معها يعني اذا عطف شيء على آخر باما يلزم ان
تسبقه المعطوف عليه اولا باما ثم عطف على المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما
عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك **جائزة مع او** يعني
اذا عطف شيء على آخر باو يجوز ان تسبق المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد
او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست
من الحروف العاطفة لانها تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو
العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطف على عاطف ويكون احدهما
لغوا والجواب عن الاول ان اما السابق على المعطوف عليه ليست للعطف بل
للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخل على
الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد الاولى

فكل منهما فائدة اخرى فلا لغو **ولا وبل ولكن** هذه الحروف الثلثة
لاحدهما معينا اي لنسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه
على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف
فالحكم هنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء لزيد
لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو
جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء للمعطوف دون المعطوف عليه
على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا
بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد بل اعراض
عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب
بعضهم على ان الكلمة بل لصرف حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني
عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي
عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم
منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه
او المجيء منفي عنه **ولكن لازمة للنفي** اي غير مستعمل بدونه فان كانت لعطف

المفرد

المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فيكون بعد الايجاب للنفي عن الاول فيكون
لازمة للنفي عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت في
عطف الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات ضد النفي لا الاثبات
ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد
لكن عمرو قد جاء ضلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي **وحروف التنبيه**
الا واما وها يبتدأ بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم
اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد
قائم ويدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب
عن الاشارة التي لا تستغني عنها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان
وهؤلاء **وحروف النداء يا اعمها** استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد
وايا وهيا للبعيد اي بفتح الهمزة وسكون الياء **والهمزة للقريب** وكان المراد
بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم
الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اي والى قريب متصف
بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب
بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كل البعد وكل القرب **وحرف**

الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وانّ
بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف يتبين وجه
تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمون ما سبقها
كان او خبرا فنعم في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد
بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب
الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه
لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها لتصديق الاثبات المستفاد
من انكار النفي وقد استعمل ههنا في الحديث وقال احد الانصار يا نبي الله اليس لي عليك
الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتصديق الاثبات
بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني بنقض النفي المتقدم ويجعله ايجابا
سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام
زيد اي قد قام او مقرونا به حتى انه لنقض النفي الذي بعد حرف الاستفهام
كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ
لتصديق الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد واي اثبات
بعد الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم

المتقدمه صح

انها

انها يجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وبهذا الحال
لما ذكره المص ويلزمها القسم اي لا يستعمل الا مع اسم القسم من غير ذكر
فعل القسم فلا يقال اي اقسمت وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله
ولعمري اي والله واي وربي واي لعمري واجل وجير بالكسر والفتح وانّ
لتصديق الخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل او جير او انّ
لمخبر قد اتاك زيد او لم يأتك اي قد اتى او لم يأت وقد جاء انّ لتصديق
الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك انّ وراكبها
اي لعنها الله لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول
الشاعر شعر ليت شعري هل للمحب شفاء شعر من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء
شفاء للمحب من جوى حبهن ففي هذين الموضعين خلاف ما ذكره المص من كونها لتصديق الخبر
حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة
لا لانها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا
انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية
فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما
الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونها بزيادتها افصح او كون الكلمة

للمخبر صح

او الكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك و
لا يجوز ذلك خلوها من الفائدة مطلقا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في
كلام البلغاء الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه انْ وانْ مخففتين وما
ولا ومن والباء واللام فانْ بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية
كثيرا لتاكيد النفي نحو ما انْ رايت زيدا اي ما رايت زيدا وقلت اي زيادة
انْ مع ما المصدرية نحو انتظرني ما انْ جلس القاضي اي مدة جلوسه و
قلت زيادتها ايضا مع لمّا نحو لمّا انْ قام زيد قمت وانْ بفتح الهمزة وسكون
النون تزاد مع لمّا كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم
المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف
نحو كان ظبية تعطو الى ناظر السلم على رواية الجر وان ظبية بالجر وما تزاد
مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى
ما تذهب اذهب ومع اي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين
نحو اينما تجلس اجلس ومع ان شرطا نحو اما ترين من البشر احدا فكل
تلك المذكورات من شرطها اي ادوات الشرط ومع بعض حروف الجر
نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي

مع ان شرطا

كانّ

كان عمرو اخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم
وايّا ما الاجلين قضيت وقيل ما فيهما كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها
ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد
ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية
نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت زيادة
لا قبل القسم نحو لا اقسم بيوم القيامة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها
التنبيه على جلالة المقسم به حيث ينفي من القسم به لذلك في صورة نفي القسم
وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور والحور
الهلاك جمع حائر اي هالك من حار اي هلك اي بين المضاف والمضاف اليه ومن والباء واللام تقدم ذكرها
مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حروف التفسير اي فهي بتفسير
كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه
اي مات وانْ وهي اي ان مختصة بما في معنى القول اي بفعل بمعنى
القول تقدم المعطوف في الظرف غير منفك عنه فلا يقع بعد صريح القول
بعدما ليس في معنى القول حتى لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ في معنى
صريح القول مؤديا معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فصل ان يا ابراهيم

منعك صح

تفسير للمفعول نادیناه المقدر ای نادیناه بلفظ هو قولنا یا ابرهیم وکذلک
کتبت الیه ان ایت تفسیر للمفعول به المقدر ای کتبت هو قوله تعالى ما قلت لهم الا ما
امرتنی به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسیر للضمیر فی به وفیه ای ان
معنی القول ولیس تفسیرا لما فی قوله ما امرتنی لانه مفعول صریح القول وقد تفسر
بها المفعول به الظاهر کقوله تعالی اوحینا الی امک ما یوحی ان اقذفیه فقوله ان
اقذفیه تفسیر لما یوحی الذی هو المفعول الظاهر لاوحینا **حروف المصدر**
ما وان المفتوحة المخففة **وان** المفتوحة المشددة **فالاولان** ای ما و
ان المفتوحة المخففة **للفعلية** ای للجملة الفعلية ای یدخلان علی الجملة الفعلية
فیجعلانها فی تاویل المصدر نحو قوله تعالی وضاقت علیهم الارض بما رحبت
ای برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولک اعجبنی ان خرجت ای خروجک
واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سیبویه وجوز غیره دخولها
الاسمية قال الشارح الرضی وهو الحق وان کان قلیلا کما وقع فی نهج البلاغة
بقوا فی الدنیا ما الدنیا باقیة **وان** المفتوحة المشددة **للاسمية** ای للجملة
الاسمية خاصة الا اذا کفت بما فیجوز دخولها الاسمية والفعلية ومعنی کونها
للاسمية انها تدخل فی جزئیها وتجعلها فی تاویل المفرد الذی هو مصدر خبرها

نحو

ای کتبت الیه شیئا هو ایت فان حرف دال علی ان ایت جملة

ویسمی ...

نحو اعجبنی انک قائم ای قیامک وما فی معناه نحو اعجبنی ان زیدا اخوک ای اخوة زید
فان تقدیره ثبت الکون نحو اعجبنی ان هذا زید ای کونه زیدا **حروف التحضيض**
هلا والا مشددة **ولولا ولوما لها صدر الکلام** لدلالتها علی احد انواع الکلام
فقدمت لیعلم من اول الامر علی ان الکلام من ذلک النوع **ویلزمها الفعل**
وفی بعض النسخ ویلزم الفعل **لفظا** نحو هلا ضربت زیدا وهلا تضرب زیدا
او تقديرا نحو هلا زیدا ضربته وهلا زیدا تضربه ومعناه اذا دخلت علی الماضی التوبیخ
واللوم علی ترک الفعل ومعناه فی المضارع الحض علی الفعل والطلب له فهی فی
المضارع بمعنی الامر ولا یکون التحضیض فی الماضی الذی قد فات الا انها تستعمل
کثیرا فی لوم المخاطب علی انه ترک فی الماضی شیئا یمکن تدارکه فی المستقبل فکانها
من حیث المعنی للتحضیض علی فعل مثل ما فات **حرف التوقع** **قد** والتقریب فکذلک
بها الجملة لها فان هذه الحروف اذا دخلت علی الماضی او المضارع ولا بد
منها من معنی التحقیق ثم انه یضاف فی بعض المواضع الی هذا المعنی فی الماضی
التقریب من الحال مع التوقع ای کونه متصلا متوقعا لمخاطب والعامی قرب
کالقول لمن یتوقع رکوب الامیر قد رکب ای حصل عن قریب ما کنت تتوقعه
ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففیها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقیق و التوقع
والتقریب ... فی بعض المواضع ... المعنی فی الماضی

والتقلیل وقد یکون مع التحقیق التقریب من غیر توقع کما تقول قد رکب زید
لمن لم یتوقع رکوبه **وهی فی المضارع** المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفیس
للتقليل ای مضافا الی التحقیق فی الاغلب التقلیل نحو ان الکذوب قد
یصدق وقد یستعمل للتحقیق مجردا عن معنی التقلیل نحو قد نری تقلب وجهک فی السماء
ویجوز الفصل بینها وبین الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمری بت
ساهرا **حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الکلام** لا یتقدمهما ما فی حیزهما
لدلالتهما علی احد انواع الکلام کما مر ویدخلان علی الاسمية والفعلية **تقول**
فی الاسمية **ازید قائم** وفی الفعلية **اقام زید وکذلک هل** تقول فیهما هل زید
قائم وهل قام زید الا ان الهمزة تدخل علی کل اسمية سواء کان الخبر فیها
اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل علی اسمية خبرها فعل نحو هل زید قام
الا علی شذوذ وذلک لان اصلها ان تکون بمعنی قد کما جاءت علی الاصل فی
قوله تعالی هل اتی علی الانسان حین ای قد اتی فلما کان اصلها قد وهی من
لوازم الافعال فان رأت فعلا فی حیزها تذکرت عهودا بالحمی وحنت الی الالف
المألوف وعانقته وان لم تره فی حیزها تسلت عنه ذاهلة **والهمزة اعم تصرفا**
ای التصرف فیها باعتبار استعمالها فی مواضع استعمالها لانها اکثر من التصرف

فی هل

الحمی اسم موضع فیها المحبوب

فی هل **تقول ازيدا ضربت** بادخال الهمزة علی الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل
زیدا ضربت لما عرفت **وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك** باستعمال الهمزة للانکار
بادخالها علیه علی وجه الانکار ولا یقال هل تضرب زیدا لان المستفهم عنه فی مثل
هذا الموضع محقق بالحقیقة لان اصل ان تضرب زیدا وهو علیه تحقیق
وهل ضعیف فی الاستفهام فلا یحتمل بخلاف الهمزة فانها قویة فیه فلا بأس بحذفه
وتقول ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قیل الا استفهام
عن احد الامرین تعین المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التی هی الاصل فی باب
الاستفهام والاقوی فیه انسب والیق ویقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه
فی صورة ام المنقطعة متعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول والاستیناف
بسؤال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولک هل زید عندک ام عمرو فی تقدیر
بل اعندک عمرو **وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان** بادخال
الهمزة علی ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة **بخلاف هل** لکونها فرع
الهمزة فلا یتصرف تصرفها **حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام**
لما مر **فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه** یعنی للماضی وان دخل
علی المستقبل وفی بعض النسخ فان للاستقبال ولو للمضی ومعناه ان ان

لصحة

للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان
اكرمتني اكرمتك فعلى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرام
في الاستقبال وقع مني ايضا اكرام فيه وكذلك لو للشرط على انها دخلت نحو
لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب يعني واحدا اي لو وقع منك ضرب في الماضي
فقد وقع مني ضرب ايضا فيه وقد يستعمل كان في المستقبل نحو حكم ولانه
موضعه تخليه من حرف ولو عجبكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني
لانتفاء الاول وعنها الانم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي
بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا
فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك
فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء المقدر فيه فيلزم انتفاءهما اي المجيء والاكرام
معا فكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا
المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء
اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا فان لو هنا يدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة مع على ان الفساد
منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال نعم المرء انه لو

لا

لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطاء عكسه المشهور وعلم بذلك ان ما ذكره
معنى لقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم
المجهول وان المعنى المشهور بان لسببية احد الانتفائين معلوم الا للآخر
مجهول الآخر الواقع فلا يتصور هناك استدلال به فانك اذا قلت لو
جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام
كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند
الى انتفاء المجيء ولهذا استعمال ثالث وهو ان تقصد بيان استمرار شيء
فيربط بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار
وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام صح
ولزمها اي ان ولو الفعل لفظا كما مر في الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى
وان احد من المشركين استجارك وقوله لو انتم تملكون اي ان استجارك احد
ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين
يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف الفعل متصلا ص
الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا للفاعل الفعل المحذوف فلانه حذف
الفعل والفاعل ابدا من حذف الفعل وحده ومن ثم اي ومن اجل لزوم

الا انه حذف الفعل بعدها قيل بعد لو لحذف فعلها انك بالفتح
لا بالكسر لانه اي انّ مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والفاعل
للفاعلية هي انّ المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة
الفعل موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل
في خبر انّ هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض
من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت لا انك لو انك منطلق وانما
قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسّر ولكن لكونهما دالا على معنى التحقق
والثبوت يدل على معنى ثبت المقدر هنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل
الواقع خبرا له عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منها عوضا حقيقيا
عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق
الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع
ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر
كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا
ووضع فعل في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم
بالكلام فيخرج تركيب في لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقدم

غير

غير الشرط على الشرط مستلق بتقدم لزمه الماضي اي لزم القسم ان يكون
الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات
الشرط فيطابق اي الشرط والجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي
في الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه
يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكونه
اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني
مثال للماضي لفظا او لم تأتني مثال للماضي معنى لاكرمتك وان توسط
اي القسم بين اجزاء الكلام متقدما الشرط عليه او غيره اي تقدم غير
الشرط جاز ان يعتبر القسم فالغي الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط و
يحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط و
يعتبر القسم كقولك انا والله ان تأتني آتك هذا على المعنى الاول هذا مثال التقدم
غير الشرط وجاز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا
على غير ترتيب اللف وعلى معنى الثاني هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز
اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار
اعتبار الشرط على ترتيبه وان تأتني والله لآتينك وانما اورد في هذا المثال

الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي
في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير تقدمه
على المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجوابا اعتبار القسم ضرورة باعتبار
جميعا نظرا على ترتيب اللف عليه وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز
فانه باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل من
المثالين يتم من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول
فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على
ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال على الاول لكنه اراد اتصال المثال بـ الثاني ضمير
نقيضه الذي كان على تقدير تقدمه للقسم على الشرط ماضيا حيث مثالهما ولتقدير
القسم كاللفظ اي كالملفوظ به او مقدرة كالملفوظ في صدر الكلام فلزم في الشرط
الذي بعده الفعل المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله لئن اخرجوا لا يخرجون
اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان
جزاء الشرط لكان مجزوما بحذف النون فيه اي بلا يخرجوا وكما في قوله
وان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط
ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لزم الاتيان

بالفاء

بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب قرنها بالفاء واما
للتفصيل اي لتفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو جاءني اخوتك
اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه وقد اجمل
ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت للاستيناف
من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب وهي كانت
لتفصيل المجمل يجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون
المذكور ضد المعنى المذكور كما لا احد الضدين على الاخر كقوله تعالى فاما
الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه فان ما يقابل اما المذكور ههنا
مذكور لكنه مقدر معنى واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات
ويردون اليه المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء في
جوابها وسببية الاول للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض
بينها اي بين اما وفائها الواقعة في جوابها جزء مما في حيزها
اي حيز فائها او حيزها اما الان حيز الفاء الى حيزها سواء كان ذلك
الجزء الخبر مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما وقع بعد الفاء نحو اما
الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحاله

تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه
فجعل سيبويه لاِمّا خاصية جواز التقديم لما امتنع تقديمه مطلقا وقيل
والقائل المبرد هو اي ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف
عملا مطلقا اي معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه
مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من
شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء
واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي
حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على
المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة
معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق
فهذا القائل لم يجعل لاِمّا خاصية جواز التقديم اصلا وقيل والقائل
المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء
مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان
يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اي وان لم يكن جائز
التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها بحال مانع آخر مثل اما

يوم

يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز انّ لا يعمل فيما قبلها
فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف
وبهذا القائل حقيق بان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبان اي يكون
مجموع لاِمّا في دفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام
اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق
فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام
مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما
زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما
يكن زيد فمنطلق اي هو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار
اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على المذهب
الرفع مهما ذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون
زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المذكور المحذوف وتقديره على المذهب
النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا
بانه مفعول للفعل المحذوف فوجه غير ظاهر مع انه لو صح جاز اما زيدا
منطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم للمخاطب وجاز اما يوم الجمعة

ونيد منطلق بوضع لوم الجملة الرسم مستعدين يذكر على صيغة المجهول الغايب
مع عدم حوازهما بلا خلاف وانما مثل المصنف بما يكون الواسطة بين اما
وفاؤها منصوبة لظهور امثله كونها مرفوعة لكنونتها حروف الردع
كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا
لك اى ليس الامر كما تقول وقد يجئ بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك
لمن قال لك افعل كذا كلا اى لا اجاب الى ذلك وقد جاء اى كلا بمعنى حقا
اجابة كرده نميشود نزد من امر تو
والمقصود فيه تحقيق حصول الجملة كقوله تعم كلا ان الانسان ليطغى واذا
كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بنى لكونه لفظه كلفظ كلا الذى هو
الحرف لمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده
لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما لاحظوا من ان المقصود
به تحقيق حصول الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء
التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم يلحق الفعل الماضي ليكون
من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا لم يسم فاعله
وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب
واصل الفعل البناء ففيه من اول الامر ايذان لسكون هذه على بناء ما لحقته
ويحركه

ويحركه تلك على اعراب ما ولنيته لانها كالحرف الاخير مما يلحقانه
فان كان اى المسند اليه اسما ظاهرا غير مونث حقيقي فتخيير اى
فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو الحكم اى الحاق
تاء التانيث مخير فيه على الخلاف الحذف والاتصال وهذه المسئلة
قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المونث
وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنيه
والجمعين اى جمع المذكر والمونث فى مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون
وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج
المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة
التثنيه والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت على صيغها فليست بفاعل لئلا
يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فايده بل هى حروف اتى بها للدلالة
من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفى شرح الرضى
هذا اما قال النحاة ولا منع من حمل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر
منها والفايدة فى مثل هذا الابدال لما تاتى بدل الكل من الكل او
يكون الجملة خبر المبتدا الموخر والغرض كون الخبر منهما التنوين
ارقاما وقاموا

في الاصل مصدر نونته اي اذا ادخلته نونا فسمي ما به ينون الشيء
اعني التنوين النون تنوينا اسما له لحلوله دعو وصفا لما في المصدر
من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا وهي في الاصطلاح
نون ساكنة اي بذاتها فلا ينقضها الحركة العارضة مثل عاد الاولى
وهي تثبت لنون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع
حركة الاخر اي اخر الكلمة فان هذه او اخر تلك الكلمات لا تتبع حركات
اواخرها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من
متابعتها الاخر لحوقها به من غير تخلل شيء وههنا الحركة تتخلل بين اخر
الكلمة والتنوين فان قلت اخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر
الحركة قلت المتبادر من الاخر الحرف الاخر ولم يقل اخر
الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتأكيد الفعل فخرج نون التأكيد
الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فان المراد
بتبعيتها حركة الاخر تطفلها لها في الوجود تطفل العارض للمعروض
وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اي
التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل

بالوجهين

تطفلها

بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وهذا الاسم ومعناه في غير
المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة وهو الدال
على ان مدخوله غير معين بخصوصه اي اسكت سكوتا ما في وقت ما
واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الان واما التنوين
في نحو احمد وابرهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي و
انا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول
التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن والعوض
وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على اخر الكلمة
اي التنوين والمضاف اليه
كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة
الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها
التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ
وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل اي
اي كل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون جمع المذكر
السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة في
جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في

اصله عند اذ كان كذا

اخوه ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطاء لانه اذا سميت بمسلمات
مثلا امرأة ثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية
والتأنيث وظاهر انه ليس بتنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات
ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير
اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لا لانه حرف مناسب
لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين
الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من
اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع
وان كان للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جائزا ايضا وافيا
كانشاد من اصحاب الغناء لان محل التغني به انما هو الاواخر لئلا
يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع والانجلاء
لفهم المعاني وهو اما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا
مشبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء وسميت
هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها
ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما

في قول

في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابا وقولي ان اصبت لقد اصابا
فروي هذا البيت الباء حصل باشباع فتحها الالف وعوض عند التغني التنوين و
اما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة
لتقييد الصوت بها وامتناع امتداده اذ ليس هناك حرف يحصل من اشباعها حرف الاطلاق
ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق
فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند
التغني بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين
الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز طالب بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن
ولهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم خفيف به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا
بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لا لان معناه الترنم كما ان حروف
الهجاء موضوعة لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني فعد تنوين الترنم من اقسام
الحروف التي هي من اقسام الكلم المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات
الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل وتحذف اي التنوين وجوبا من العلم
حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو
وذلك لكثرة استعماله ابن بين العلمين احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه

فطلب التخفيف لفظاً بحذف التنوين من موصوفه وخطاً بحذف الف ابن
وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان
صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد
ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال وعلم
من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون
ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في
حذف همزتها فانها لا تحذف حين كانت لئلا يلتبس ببنت نحو هذه
هند ابنة عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة ابدا لانها مبنية والاصل في
البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتح مع غير الالف اي غير الف التثنية
نحو اضربانّ والالف الجمع اي الالف الفاصل بين جمع المؤنث والنون المشددة
نحو اضربنانّ فانها تكسر معهما لشبهها فيها بنون التثنية تختص اي نون التاكيد
بالفعل المستقبل الكائن في معنى الامر نحو اضربنْ بالتخفيف واضربنّ بالتشديد
والنهي نحو لا تضربنّ والاستفهام نحو هل تضربنّ والتمني نحو ليتك تضربنّ والعرض
نحو الا تنزلنّ بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلنّ بالتخفيف والتشديد في
جميع هذه الامثلة وانما اختص هذا النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب

دون

دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلّت اي النون
التاكيد في النفي فلا تجيء نون التاكيد فيما يتضمن النفي الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاء
قليلا لتشبيهه بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جواب
المثبت لان القسم المذكور محل التاكيد فلو لم يؤكدوا الفعل بان يفصل عنه ولو
القسم من غير ان يؤكدوه بالنون به وهو النون لعدم صلاحيته في قوله المثبت
اشارة الى زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اي
نون التاكيد في مثل اما تفعلنّ اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصدوا
تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود عن غيره وما قبلها اي ما قبل النون التاكيد
خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة
لالتقاء الساكنين لانه اشترط في التقاء الساكنين على حدة ان يكون الساكنان
في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضم وقبل
النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة و
هو الياء مكسورة ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء
بعد الكسر وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا اي ما عدا ذلك المذكور من
ضميري المذكرين وضمير المخاطبة الواحدة وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا

بيان للمذكور

والمؤنث الغائبة مفتوحة طلبا للخفة وظاهر انه ما علما وكذا المذكور يشمل
التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فصوله ويقول في التثنية وجمع المؤنث
اضربانّ واضربنانّ بزيادة الالف بين النونات عنه فيقول في المثنى اضربانّ باثبات الالف
لئلا تشتبه بالواحد واضربنانّ في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع
وقبل نون التاكيد لئلا تجتمع ثلاث نونات متواليات ولا تدخلهما اي التثنية والجمع
المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه
يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجوز ادخالها في الوقف وليس بمرضي عند
الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية والجمع
المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة
المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف
الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة (بيان للعلة)
الاخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث
ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز فهو شيئان جمع المذكر نحو اغزُنّ او
ارمُنّ واخشَوُنّ والواحد المؤنث نحو اغزِنّ وارمِنّ واخشَيِنّ واما مع مستتر
وهو الواحد المذكر نحو اغزُ وارمِ واخشَ فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة

فتقول اغزُنّ وارمُنّ يا قوم بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفار
وارموا الرض وكذا اغزِنّ وارمِنّ يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي
الجيش وارمي الرض وبضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشوُنّ كما ضمها مع المنفصلة
نحو اخشوُا الرجل وبكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها في المنفصلة نحو اخشيِنّ
كاخشيِ الرجل فان لم يكن اي الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزُ
وارمِ واخشَ فكالمتصلة اي فالنون كالكلمة المتصلة ويعني بها الف التثنية ونون
اغزونّ وارمينّ واخشينّ برد اللامات فيها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا
ومن ثم اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل
قيل هل ترينّ في هل ترى كما قال هل تريانّ هذا مثال الضمير البارز الذي
تحركت لامه بالفتح كالفتح مع المتصلة وهل ترونّ في هل ترون باسقاط نون
الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو لكونها في لم تروا القوم بغير ضمير بارز (ضمير)
يضم لاجل النون وهل ترينّ في هل ترين باثبات الياء وكسرها كما قال لم تري
الناس هذا مثال ما فيه بارز بكسر لاجل النون واغزونّ عطف على هل ترينّ
لا على ترينّ اي ومن ثم قيل اغزونّ برد الواو المحذوفة كما ترد مع ضمير التثنية في
اغزوا واغزنّ واغزنّ في اغزُ بحذف الواو المضموم ما قبلها كما في اغزوا القوم

واغزنّ في اغزي بحذف الياء المكسورة ما قبلها كما اغزي القوم صح

وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تعريفنا الواقع فى كتب التعريف لبعضها لما
هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا
اليه والنون المخففة تحذف للساكن اى لالتقائها الساكن المذكور بعدها و
فى بعض النسخ للساكنين اى لالتقاء الساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك
ان تركع يوما والدهر قد رفعه اى لا تهينن الفقير حذفت النون المخففة لالتقائها
اللام الساكنة التى بعدها وابقيت فتحة ما قبلها ليدل عليها والا لكان الواجب
ان يقال لا تهن الفقير ولم يحركوها كما تحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا
لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا
وتحذف الف المخففة فى حال الوقف على ما الحقت به حقيقيا اذا ضم او كسر ما
قبلها كما تحذف التنوين لذلك فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت
المخففة باغزوا واغزى وقلت اغزن او اغزن تحذف الواو والياء واذا
وقفت عليها وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزى بخلاف التنوين فانه
لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم فى الوصل كما مر قبل والمخففة ليست
بلازمة فجعل اللازم منزلة باقيا نظرا الى ما ليس بلازم والمخففة المفتوح ما
قبلها تقلب الفا كقولك فى اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا

الفتح



الفتح ما قبله تقلب الفا واذا انضم او كسر تحذف نحو اضربت خيرا او ما لى
خير واختم لى بالخير تمت اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا تبعة شرور ما بثه
خيرا واجعل لونا تضاعف خفيفة كانت او ثقيلة
فى مواقف الندامة منقلبة بالفساد اى عمودتيك
على لج الاستفادة وصلى على من كلمة منسفا عنه
فى محاورة تمام الصلات كافيه وعن
مضرع استقام الكمالات شافية
تمت الكتاب بعون الملك الوهاب
فى ١١ النهر ذى الحجة الحرام
سنة ١٠٦٩



للمفتقر الی الله الغنی
محمد علی بن علی نقی
الحسینی

